الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

التخصص الطرق الكمية للتسيير

بعنوان

تجربة التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر

دراسة قياسية لولاية سعيدة

إعداد الطالبين:

- سحنون محمد أمين
- قريشي بن علي

أعضاء اللجنة المناقشة

الأستاذة: شيخي عائشة.....سـ ًـا

الدكتور: رزين عكاشة.....فًا و مقرر ًـا

الأستاذة: عبداللي لطيفة.....تحنً ا

السنة الجامعية: 2014-2015

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

التخصص الطرق الكمية للتسيير

بعنوان

تجربة التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر

دراسة قياسية لولاية سعيدة

إعداد الطالبين:

- سحنون محمد أمين
- قريشي بن علي

أعضاء اللجنة المناقشة

الأستاذة: شيخي عائشة..... سـ ًا

الدكتور: رزين عكاشة..... شرفًا و مقً ا

الأستاذة: عبداللي لطيفة..... تحنً ا

السنة الجامعية: 2014-2015

كلمة شكر

الحمد لله رب العالمين والصلاة و السلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين و سيد الخلق أجمعين وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى الصحابة الأكرمين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

إن أول الشكر هو لله الواحد جل وعلا على جميع النعم التي أنعمها علينا وعلى نعمة العلم خاصة وتيسيره لنا كل السبل لإنجاز هذا العمل المتواضع الذي أرجوا من الله أن يكون فيه إفادة لغيرنا ويجعله في ميزان حسناتنا وأن نكون أحد الإثنين ممن قال فيهم الرسول الكريم

" من إجتهد فأصاب فله أجران ومن إجتهد ولم يصب فله أجر واحد "

نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتور "**رمزين عكاشة**" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه والذي كان عونا لنا في إتمام هذا البحث

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من توجيهات وتصويبات

كما نوجه شكرنا الجزيل لكل من كان له الفضل في إنجاز هذا العمل من بعيد أو من قريب

" عسى الله أن يوفقنا لما فيه خير لنا "

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى أمي التي غمرتني

بحبها وعطفها وحنانها وكانت سندًا لي في هذه الحياة الدنيا

وإلى والدي الكريم رحمه الله الذي أحاطني بفيض رعايته و اهتمامه

لهم مني كامل المحبة والتقدير

إلى إخوتي وأخواتي جميعا

وإلى أصدقائي

وإلى من عرفته من قريب أو من بعيد

إلى كل من أعانني في إتمام رسالتي العلمية وحتى الدنيوية

أهدي هذا العمل المتواضع

راجيا من الله التوفيق والسداد و الخير والفلاح

بن علي

إهداء

إلى ...

من حملتني وهنا على وهن جنينا وسقتني لبنها رضيعا وعلمتني صغيرا ورافقتني بدعائها كبيرا

التي جعلت الجنة تحت أقدامها إلى قبس النور...من القلب يهواها والعمر فداها

أطلب من الله يرعاها أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها

إلى ...

الذي رباني على الفضيلة والأخلاق من كان حبه وإهتمامه قوام عزيمتي...إلى ضياء حياتي

إلى سندي المتين وأنيسي المعين أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره

إلى...

إلى إخوتي وأخواتي جميعا

إلى ...

وإلى من عرفته من قريب أو من بعيد

وفي الأخير أشكر الله تعالى على نعمه التي وهبها لعباده وأنار لنا طريق الهداية والعلم والدرب الصحيح

أمين

شكر

إهداء

قائمة المحتويات..... VI

قائمة الجداول..... IX

قائمة الأشكال..... X

قائمة الملاحق..... XI

المقدمة. أ

الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية المحلية

تمهيد..... 02

I- مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية المحلية..... 03

I-1- مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية وخصائصها..... 03

I-1-1- مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية..... 03

I-1-2- خصائص التنمية الاقتصادية المحلية..... 06

I-2- التطور التاريخي للتنمية الاقتصادية المحلية..... 07

I-3- دوافع الاهتمام بالتنمية الاقتصادية المحلية..... 09

I-4- أهداف التنمية الاقتصادية المحلية..... 11

II- شروط و معايير التنمية الاقتصادية المحلية..... 13

II-1- شروط التنمية الاقتصادية المحلية..... 13

II-2- معوقات التنمية الاقتصادية المحلية..... 14

II-2-1- العقبات الاقتصادية..... 14

II-2-2- العقبات الاجتماعية..... 15

II-2-3- العقبات الإدارية..... 15

II-3- نماذج التنمية الاقتصادية المحلية و مواردها المالية..... 16

II-3-1- نماذج التنمية الاقتصادية المحلية..... 16

II-3-2- الموارد المالية للتنمية الاقتصادية المحلية..... 17

II-4- مقومات التنمية الاقتصادية المحلية..... 17

خلاصة الفصل:..... 19

الفصل الثاني: تجربة التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر

تمهيد..... 21

I- مميزات سياسة التنمية في الجزائر..... 22

I-1- ركائز و قواعد التنمية الاقتصادية المحلية..... 22

I-1-1- تدخل الدولة..... 22

I-1-2- الاعتماد على الإمكانيات الوطنية..... 23

I-1-3- التخطيط..... 24
I-1-4- اللامركزية..... 25
I-1-5- التوازن الجهوي..... 26
I-2- نظام الجماعات المحلية في الجزائر..... 27
I-2-1- مهام الجماعات المحلية..... 27
I-2-2- الولاية..... 28
I-2-3- البلدية..... 29
I-3- مخططات التنمية الاقتصادية المحلية..... 30
I-3-1- المخطط البلدي للتنمية..... 30
I-3-2- المخطط القطاعي للتنمية..... 31
II- إحل تطوّر برامج التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر..... 32
II-1- مرحلة التخطيط (1967-1989م)..... 32
II-2- مرحلة اقتصاد السوق (ما بعد 1990م)..... 37
II-3- البرامج التنموية المدعمة للتنمية الاقتصادية المحلية..... 38
II-3-1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004م)..... 39
II-3-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009م)..... 40
II-3-3- البرنامج الخماسي (2010-2014م)..... 41
خلاصة الفصل..... 42

الفصل الثالث: دراسة قياسية

تمهيد..... 44
I- تعريف بالعيّنة و الأدوات الداخلة بالدراسة..... 45
I-1- التعريف بالعينة..... 45
I-2- الأدوات الداخلة بالدراسة..... 47
I-2-1- تقديم عام حول أسلوب التحليل العاملي..... 47
I-2-1-1- استخدام النموذج العاملي في عملية تصنيف المناطق..... 47
I-2-1-2- شروط استخدام نموذج التحليل العاملي..... 51
I-2-1-3- طريقة العوامل الرئيسية لحل نموذج التحليل العاملي..... 53
I-2-2- تقديم عام حول معطيات بانلPanel Data 56
I-2-2-1- تعريف وأهمية معطيات بانل 56
I-2-2-2- النماذج الأساسية لتحليل معطيات بانل..... 57
I-2-2-3- اختبارات التحديد..... 59
II- تطبيق نموذج التحليل العاملي على مؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية..... 61
II-1- المتغيرات الداخلة في تطبيق نموذج التحليل العاملي..... 61
II-2- شروط صحة نموذج التحليل العاملي..... 66
II-3- تحليل مخرجات التحليل العاملي باستخدام برنامجSPSS V.20 67

II-3-1- جدول التباين المفسر..... 67
II-2-2- تحليل العوامل المستخرجة من التحليل العاملي..... 69
II-2-3- تصنيف البلديات حسب درجة العوامل..... 72
III- قياس مدى نجاح الاعتمادات المالية على مؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية لولاية سعيدة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد بمعطيات بانل..... 77
III-1- التعريف بمتغيرات الدراسة..... 77
III-2- تحليل نتائج التقدير باستخدام برنامج STATA V.12 78
III-2-1- تحليل نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effects model) 79
III-2-2- تحليل نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية (Random effects model) 80
III-2-3- ليل نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى المعمّمة (MCG)..... 82
III-2-4- مقارنة نتائج تقدير النماذج الثلاثة..... 83
خلاصة الفصل..... 85
الخاتمة..... 87
قائمة المصادر و المراجع..... 91
ملخص البحث.

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	و ّر عملية التنمية الاقتصادية المحلية	08
(1-2)	توزيع استثمارات المخططات الوطنية (1967-1989)	33
(2-2)	نصيب برامج التنمية المحلية من استثمارات المخططات (1967-1989م)	36
(1-3)	بطاقة تعريفية لولاية سعيدة	45
(2-3)	مصفوفة نموذج التحليل العاملي	50
(3-3)	المتغيرات الداخلة بالدراسة	62
(4-3)	تبار درجة تجانس العيّنة (KMO) و اختبار "Bartlett"	66
(5-3)	قيم و الجذور الكاملة و النسب المفسرة و التراكمية للعوامل المشتقة.	67
(6-3)	توزيع الدرجات المعيارية للعوامل المشتقة	69
(7-3)	ّم تشبع المتغيرات على العوامل المشتقة	70
(8-3)	تقسيم المؤشرات التنموية على العوامل المستخلصة	71
(9-3)	تصنيف البلديات حسب درجة العوامل	73
(10-3)	نتائج اختبار Breusche-pagan	78
(11-3)	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة	79
(12-3)	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية	80
(13-3)	ضح طريقة نتائج تقدير طريقة المربعات الصغرى المعمّمة "MCG"	82
(14-3)	مقارنة بين نتائج تقدير النماذج الثلاثة	83

الرقم	العنوان	الصفحة
(3-1)	يوضح خريطة ولاية سعيدة	46
(3-2)	يوضح عملية تدوير المحاور	55
(3-3)	يوضح تصنيف بلديات ولاية سعيدة حسب درجة العوامل	72

الرقم	العنوان	الصفحة
(3-1)	مخرجات برنامج SPSS V.20	98
(3-2)	المتغيرات الداخلة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد بمعطيات بانل	105
(3-3)	مخرجات برنامج STATA V.12	108

المقدمة

يعدّ موضوع التنمية الاقتصادية المحلية من بين أهمّ المواضيع التي لقيت اهتمامًا خاصًا، على الساحة العالمية حتىّ على الساحة الداخلية للكثير من البلدان، إنْ على مستوى السياسات الاقتصادية لمختلف الدول، أوعلى مستوى البحوث العلمية و الأكاديمية، حيث تُقدّم التنمية الاقتصادية المحلية كبديل إستراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه البلدان النامية بشكل عام لاسيّما ظلّ تغيرّ طبيعة دور الدولة و ارتباط التنمية الاقتصادية المحلية بشكل أساسي بالعوامل الداخلية التي يمُكن التحّكم فيها إلى حدٍّ كبير، أكثر من ارتباطها بالعوامل الخارجية.

إنّ إستراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية تسعى إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعة و البشرية والتجهيزات الأساسية و شبكة المرافق العامة القائمة عبر مختلف المناطق، و ذلك بترشيد مستوى مشاركة هذه المناطق في التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و مساهمة كل الأطراف الفاعلين من القطاع العمومية و القطاع الخاصلاسيّما في ذلك المشاركة الشعبية. زيادةً إلى التنسيق بينهم من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان المحليين و الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ضمن المنطقة الجغرافية.

إنّ هذا الاهتمام المتميز للتنمية الاقتصاديةالمحلية جعلها تحتل موقعًا بارزًا في إستراتيجية و سياسة التنمية في الجزائر في جميع مراحلها و محطاتها، سواءفي ظلّ نظام التخطيط (1967-1989م) أو في إطار الإصلاحات والتحوّل نحو اقتصاد السوق الذي شرعت فيه منذ 1990م. و يتجلّى ذلك في نوع البرامج التي وجهتها الدولة لها والمتمثلة في البرامج القطاعية غير المركزة الموكّل أمر تسييرها للولايات والبرامج البلدية لتنمية المناطق إدارتها بالبلديات.

ولتصنيف المناطق (البلديات) وفق مؤشراتها التنموية، قمنا بتوظيف أسلوب التحليل العاملي و الذي يُعدّ أحد الأساليب الإحصائية التي تستخدم في الدراسة و التفسير، و تحليل العلاقة المنطقية التي تربط بين المتغيرات (المؤشرات التنموية)، و إبراز العوامل الرئيسية التي تُؤثّر و تتحكّم في العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات و التي من خلالها تصنّف المناطق (البلديات) حسب خصائصها النسبية من الموارد الطبيعة والبشرية. إلى جانب قياس مدى نجاح الاعتمادات المالية الممنوحة للبلديات كل سنة و ذلك باستخدام نموذج انحدار متعدد بمعطيات بانل والذي يُعتبر من الأساليب الإحصائية المتقدّمة التي اكتسبت في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا خصوصًا في الدراسات الاقتصادية، والتقدير حسب هذه البيانات له مزايا مهمة و يعطي نتائج أكثر دقة لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية و كذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة.

أ- الإشكالية

من خلال العرض السابق يمكن إبراز إشكالية الموضوع في التساؤل التالي:

- ✓ **ما مدى نجاح الاعتمادات المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية لولاية سعيدة؟**

كما يستدعي هذا الموضوع طرح عدّة إشكاليات فرعية نذكرها على النحو التالي:

- ✓ ماهية التنمية الاقتصادية المحلية؟
- ✓ ما هي أهم محطات التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر؟
- ✓ ما هو واقع التنمية الاقتصادية المحلية لولاية سعيدة؟

ب- فرضيات البحث

في ضوء الإشكالية السابقة تمّت صياغة الفرضيات التالية:

- ✓تتميز ولاية سعيدة بخصائص اجتماعية واقتصادية وعمرانية وطبيعية هامّة، وهذا ما يُؤهلها لتنمية محلية ناجحة.
- ✓ الاعتمادات المالية تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

ت – دوافع اختيار الموضوع

هناك عدّة أسباب و مبررات أدّت بنا إل اختيار هذا الموضوع من بينها:

- إظهار ضرورة وأهمية استخدام الأساليب الكمية في عملية التنمية وخاصة في الوقت الحالي الذي يتميز ببيئة سريعة التغيرّ وعدم اليقين.
- قلّة الرسائل والبحوث الجامعية التي تناولت استخدام الأساليب الكمية في عملية التنمية حسب معلومات البحث.

ث – أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓تصنيف البلديات حسب إمكانياتها، فتحديد المتغيرات المهمة التي تحُدّد إمكانية القيام بتنمية محلية ملائمة لكل منطقة و تحديد المستويات المختلفة لهذه البلديات و إيجاد نوع من التوازن بين مختلف البلديات باستخدام أسلوب التحليل العاملي.

- ✓ إظهار مدى نجاح الاعتمادات المالية الممنوحة لكل بلدية لتحقيق تنمية محلية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد بمعطيات بانل.
- ✓ محاولة التمكّن من استخدام الأساليب الكمية في مجال استخدام التنمية المحلية و مساعدة متخذّ القرار في وضع إستراتيجيات تتلاءم مع خصوصية كل منطقة.

ج- حدود الدراسة

و تتمثل في جانبين الأول نظري يخص مفاهيم التنمية الاقتصادية المحلية و تجربتها في الجزائر والثاني تطبيقي و يهتم بمحاولة استخدام تطبيق أسلوب التحليل العاملي على 16 بلدية لولاية سعيدة و 52 مؤشر تنموي لهذه البلديات، زيادةً على قياس درجة نجاح الاعتمادات المالية الممنوحة للبلديات في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية باستخدام نموذج انحدار متعدد بمعطيات بانل.

أمّا حدود الدراسة فتتكوّن من:

الحدود المكانية: تمّ إجراء هذه الدراسة على مستوى ولاية سعيدة.

الحدود الزمانية: تناولت الدراسة إحصائيات للولاية سنة 2013م إلى جانب الاعتمادات المالية الممنوحة سنويا لبلديات ولاية سعيدة من سنة 2008 إلى غاية 2013م.

- تم إجراء هذه الدراسة على عينة متكونة من 16 بلدية بمؤشراتها التنموية التي عددها 52 متغير.

ح – منهج و أدوات الدراسة

للإجابة على إشكاليات البحث و اختبار فرضياته، سنحاول استخدام المناهج الملائمة و المعتمدة في الدراسات الاقتصادية عموماً، و عليه تمّ الاعتماد في بحثنا على المنهج التاريخي و الوصفي و المنهج التحليلي في الجانب النظري من خلال التطرّق إلى أهمّ المفاهيم المتعلّقة بالتنمية الاقتصادية المحلية، بالإضافة إلى المنهج القياسي في الجانب التطبيقي اختبار مدى نجاح الاعتمادات المالية في تحقيق التنمية المحلية باستخدام نموذج انحدار متعدد بمعطيات بانل إلى جانب تطبيق أسلوب التحليل العاملي الذي يقوم على تحليل الارتباطات بين المتغيرات من أجل التوصل إلى العامل المشترك الذي يربط بين هذه المتغيرات.

أمّا الأدوات المستعملة في البحث من خلال استخدام البرامج التالية:

- البرنامج الإحصائي "SSPS. V.20".
- برنامج "Microsoft Excel 2007 ".
- البرنامج الإحصائي "STATA V.12".

خ– صعوبات البحث

من خلال تناولنا لهذا الموضوع لا يفوتنا ذكر الصعوبات التي واجهتنا في إعداده والمتمثلة أساساً في:

- ✓ تضارب و تداخل بعض المفاهيم و المصطلحات...
- ✓ تضارب بعض الإحصاءات باختلاف مصادرها.
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات من المصدر.

د- الدراسات السابقة

من بين البحوث و الدراسات التي اعتمدنا عليها بإنجاز هذا العمل نذكر ما يلي:

دراسة المهندس محمد محسن السيد (2007): الموسومة "أسلوب التحليل العاملي في التخطيط و التنمية"، حيث يقوم بتحليل بعض مؤشرات التنمية الصناعية و التنمية الريفية على محافظات العراق (18 محافظة) باستخدام أسلوب التحليل العاملي كان جدول التباين المفسر يُشير إلى ثلاثة عوامل أساسية تفسر ما نسبته 90% تقريباً من إجمالي التباين، حيث رالعامل الأول هو عامل التنمية الصناعية لنسبة 66% من إجمالي التباين و العامل الثاني بنسبة 17% يمُثّل التنمية الريفية، أمّا العامل الثالث يفسر 07% و هو يعكس جانب من نمط التحضّر.

دراسة الأستاذ الدكتور أحمد بن جار الله الجار لله و المهندس بندر بن عبد الرحمان النعيم (2008) و كانت الدراسة على محافظات المنطقة الشرقية (11 محافظة) بالمملكة العربية السعودية، حيث كان عدد المتغيرات الداخلة بالدراسة 116 متغير تمثل الخصائص الطبيعية (المياه، استخدامات الأراضي...) و البنية التحتية و المرافق العامة و الخدمات الاجتماعية... و المقومات الاقتصادية. وكانت نتائج التحليل العاملي ظهور أربعة عوامل مشتقة فسرت 86% من التباين المفسر حيث العامل الأول فسر ما نسبته 04% و أطلق عليه مجموعة المحافظات ذات الإمكانات المتعدّدة، العامل الثاني 19% و أطلق عليه مجموعة مناطق ذات الإمكانات الخدمية و العامل الثالث 12% و أطلق عليه مجموعات مناطق ذات الإمكانات السياحية و التجارية أمّا العامل الرابع 06% و يشير إلى خصائص زراعية و رعوية.

دراسة الدكتور رزين عكاشة (2011): الموسومة "محاولة استخدام التحليل العاملي في التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية"، حيث تهدف الدراسة إلى محاولة تصنيف (16 بلدية) لولاية سعيدة وفق خصائصها التنموية

(102 مؤشر تنموي) و المتمثلة في الخصائص الاجتماعية و الطبيعية و الاقتصادية، فقد أوضح التحليل إلى ظهور ثلاثة عوامل أساسية يمكن من خلالها تصنيف هذه البلديات، حيث فسر العامل الأول ما نسبته 35.5% من نسبة التباين الإجمالي، العامل الثاني فسر ما نسبته 33.2% بينما العامل الثالث فسر 25.7%.

ذ- تقسيمات البحث

لقد تناولنا دراسة الموضوع في ثلاثة فصول مسبوقة بمقدّمة عامة و تتلوها خاتمة عامة. و تضمن كل فصل جانبًا من جوانب الدراسة على النحو التالي:

تناولنا في الفصل الأولالإطار النظري للتنمية الاقتصادية المحلية فنتطرّق في البداية إلى استعراض عموميات حول التنمية الاقتصادية المحليةثمّ ننتقل إلى شروط و معايير التنمية الاقتصادية المحلية.

أمّا الفصل الثاني يتمّ فيه عرض تجربة التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر، ففي البداية تمّ استعراض مميزات الأساسية للتنمية في الجزائر لنواصل الدراسة في هذه الفصل بالتطرق إلى مراحل تطور برامج التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر.

أما الفصل الثالث فهو يعتبر جوهر موضوعنا، حيث سيتم من خلاله التعريف بعينة الدراسة و مستعملين أدوات قياسية إحصائية تمثلت في أسلوب التحليل العاملي، حيث سيتم معالجة بيانات التنمية الاقتصادية المحلية (المؤشرات التنموية) و تحليل و تفسير مخرجات هذا النموذج عبر برنامج SPSS V.20 و من تم تصنيف البلديات حسب العوامل المشتقة من التحليل وسنتناول أيضًا قياس مدى نجاح الاعتمادات المالية الممنوحة لبلديات ولاية سعيدة على مؤشرات التنمية المحلية معتمدين على أدوات القياس الاقتصادي، و مستعملين نموذج الانحدار المتعدد بمعطيات بانل و تحليل نتائج التقدير.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتنمية

الاقتصادية المحلية

تمهيد

إنّ التنمية الاقتصادية المحلية بمفهومها الضيّق يشمل منطقة جغرافية محدّدة ضمن البقعة الجغرافية الكاملة للدولة حيث تستهدف تحسين مستوى المعيشة نحو الأفضل للمجتمع المحلي و الخروج إلى الحلقة المُفرغة للتخلفأو الفقر، و ذلك من خلال عملية تتّحد فيها جهود أراء المجتمع المحلي و سلطات الإدارة المحلية بالارتكاز على القيم الجوهرية الثلاثة للتنمية، القدرة على العيش و المتمثلة في سدّ الحاجات الأولية، تقدير الذات و احترامهاو الحرية من الاستعباد بأن يكون لك الحق في الاختيار.

و من خلال هذا الفصل سنتناول ما يلي:

I-مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية المحلية.

II-شروط و معايير التنمية الاقتصادية المحلية.

I- مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية المحلية

إنّ التنمية الاقتصادية المحلية أو كما تسمّى كذلك التنمية القاعدية[1]، تمّ إطلاق مبادرتها كمنهج للسياسات في أوائل حقبة السبعينات[2] و ذلك راجع إلى إدراك الحكومات إلى مدى تحرك رأس المال بشكل سريع، بسبب الأثر الكبير للعولمة على خارطة التنمية الاقتصادية بالعالم والتوسّع المتزايد في الروابط الاقتصادية وبما أنّ المجتمعات المحليةُ تحاول أن تكون قادرة على المنافسة والتكيّف في هذه البيئة غير المستقرة، أصبح من أولوياتها التوجه نحو تنمية اقتصادية محلية تأخذ بعين الاعتبار الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية الخاصة بكل منطقة.

I-1- مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية و خصائصها

I-1-1- مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية

يشير مصطلح التنمية المحلية إلى النطاق الجغرافي للتنمية والذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن البقعة الجغرافية الكاملة للدولة. ويمكن التمييز بين مستويين للتنمية المحلية هما المستوى المحلي الواسع والمستوى المحلي الضيق، حيث يشمل المستوى الواسع إقليميا محددا وفقا للتقسيمات الإدارية السائدة في الدولة مثل المحافظة أو مجموعة من المحافظات وتسمى التنمية المحلية بمفهومها الضيق فيشمل مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محدودة أو صغيرة نسبيا. وتجدر الإشارة إلى أن هناك تباين في الآراء و وجهات النظر بالنسبة للمؤسسات الدولية والمفكرون الاقتصاديون حول تعريف التنمية الاقتصادية المحلية، سنحاول إدراج بعض التعاريف بإيجاد القاسم المشترك بينهم من بين أهمّ هذه التعاريف نذكر ما يلي:

---

[1] – رزين عكاشة، **محاولة استخدام أسلوب التحليل العاملي في التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية "تطبيق على مؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية لولاية سعيدة"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2010-2011، ص 03.

[2] – وحدة التنمية الاقتصادية المحلية للبنك الدولي، **الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي**، واشنطن، أكتوبر 2001، ص 03.

جاء تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية عام 1956 يوضح و يعطي الاهتمام للمجتمعات محلية، حيث يُعرّفها كما يلي: أنّها العمليات التي يُمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهة في تقدّمها في أقصىقدرٍ مُستطاع»[1].

أمّا البنك الدولي فيُعرّف التنمية الاقتصادية المحلية: «تمثّل هدف التنمية الاقتصادية المحلية في تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية ما من أجل تحسين مستوى المعيشة فهي عبارة عن عملية يقوم من خلالها الشركاء من القطاع الحكومي و وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي و خلق فرص عمل»[2].

كذلك يعرفها محي الدين صابر « بأنّها مفهوم حديث للأسلوب العمل الاجتماعي و الاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس و قواعد من مناهج العلوم الاجتماعية و الاقتصادية و هذا الأسلوب يقوم على إحداث تغير حضاري في طريقة التفكير والعمل و الحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية و أن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير و الإعداد و التنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا و إداريا»[3].

تعريف آخر: «إنّ التنمية الاقتصادية المحلية هي عبارة عن تلك العملية التي يعمل من خلالها القطاع العام و الخاص جميعًا على خلق الظروف الأفضل لتحقيق نمو اقتصاديمستوى حياة مُحسّن للجميع»[4].

[1] – محمد شفيق، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، (دت)، ص 13.

[2] – جوين سوينبرن و آخرون، **التنمية الاقتصادية المحلية "دليل وضع إستراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي و خطط العمل بها"**، البنك الدولي، 2004، ص 09.

[3] – اوكادي نسيمة، **الإذاعة و دورها في التنمية المحلية**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012-2013، ص 102

[4] – وحدة التنمية الاقتصادية المحلية للبنك الدولي، **الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي**، مرجع سبق ذكره، ص 02.

وينظر بعض الكتاب إلى التنمية بمستوياتها المختلفة من زاويتين هما:[1]

أ- زاوية التنمية الاقتصادية "Régional Développement" وتشمل بقعة جزئية لكنها كبيرة نسبيا ضمن الإقليم الكامل للدولة.

ب- زاوية التنمية المحلية بمعناها الضيق "Local Développement" والتي تشمل المناطق البلدية والقروية الصغيرة نسبيا.

كما ينظر كتاب آخرون إلى التنمية المحلية الخاصة ببعض المناطق في الدولة من زاوية مدى التحضر أو التمدن وبالتالي تم التمييز بين نوعين من التنمية المحلية، وهما:

أ- التنمية المحلية أو الحضرية "urbain développement" والتي تخص التجمعات السكانية الأخرى والاجتماعية والاقتصادية المعقدة نسبيا. وتشمل التنمية الحضرية المدن الكبرى وتجمعاتها المحيطة بها.

ب- التنمية الريفية "rural développement" والتي تخص تجمعات سكانية صغيرة نسبيا وقروية وريفية والتي تتصف بمستويات تنموية منخفضة بكل أبعدها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والسكنية وغيرها.

و تُعرف كذلك: «أنّها عملية و منهجا و مدخلا و حركة يمكن من خلاله الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف و الركد إلى وضع التقدم و القوة و السير في طريق النمو و الارتقاء إلى ما هو أفضل وسد و تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية و بمساندة من الهيئات الحكومية».[2]

[1]- نائل عبد الحافظ العوامله، **إدارة التنمية**، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن، 2009، ص 151.

[2]- رزين عكاشة، مرجع سبق ذكره، ص 05.

ومهما يكن أمر الاختلافات المفاهيمية حول التنمية المحلية فإنها تبقى موضع اهتمام مركزي ضمن مفهوم التنمية القومية الشاملة. حيث أن التنمية بمختلف مستوياتها موجودة في أرض الواقع وهي مترابطة ومتفاعلة كنظام موّ حد ومفتوح. ملمّتقدّم يمُكن استنتاج العامل المشترك يلذيجمع بين مختلف التعاريف إذ أنّ التنمية تُعدّ أداة أو وسيلة تستعملها المجتمعات المحلية للخروج من دائرة التخلف و رفع و تحسين مستوى المعيشة،و هذا الانتقال من حالة التخلّف إلى حالة مللّتقم يقتضي إحداث العديد من التغيرّ ات الجذرية و الجوهرية في البنيل و الهيكل الاقتصادي.

I-1-2- خصائص التنمية الاقتصادية المحلية

تتصف بعدة سمات أبرزها ما يلي:

- ✓ أنّ التنمية المحلية عملية فرعية وليست حالة عرضية عابرة، فهي حالة تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد، إذ أنهّا تقتضي حركة مستمرة في الجسد الاجتماعي، بأعضائه وأبنيته المتنوعة بغية إشباع الحاجات والمطالب المحلية.
- ✓ التنمية المحلية عملية موجهة ومتعمدة و واعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن،و هذا يعني أنهّا ليست عشوائية أو تلقائية بل هي إرادية مخططة.
- ✓ إنّ التنمية المحلية بصفة عامة عملية متكاملة وغير قابلة للتجزئة، والتكامل يعني أن تسير التنمية في جميع القطاعات و المستويات بطريقة متوازنة[1].

[1]- عبد السلام عبد اللاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة ورقلة، 2010-2011، ص55.

I-2- التطور التاريخي للتنمية الاقتصادية المحلية

من خلال الملاحظ في الجدول يمكن استخلاص التطور التدريجي التاريخي للتنمية الاقتصادية المحلية، حيث نرى أنّ الاهتمام في مرحلة السبعينات إلى الثمانينات ركّز على الاستثمار الأجنبي مع القيام بالاستثمارات في البنية التحتية المادية.

غير أنّ مرحلة الثمانينات إلى وسط التسعينات أصبح تحوّل نوع ما إلى المحافظة على نشاطات الأعمال بالمحلي نموّها خاصّة أنّ عمليةالتنمية تحتاج إلى بنية تحتية يمكن الاعتماد عليها و كذلك في هذه المرحلة بقي التركيز إلىحدّ ما على جذب الاستثمار واستهداف قطاعات محدّدة ومناطق جغرافية معينة، و هذه النقطة الأخيرة تعتبرجدّ هامة و حساسة في عملية قيام التنمية الاقتصادية المحليةحيث تمّ إبراز الميزة الجغرافية للمنطقة لتسهيل الاستغلال للموارد الطبيعية و البشرية و منثمّ تحسين ظروف المعيشة للسكان المحليين.

أمّا المرحلة الأخيرة (أواخر عقد التسعينات)فتميّز بوضع إستراتيجيات تُساهم في خلق بيئة محلية للنشاطاتو كذلك إقامة شبكات تتخلّل المجمع المحلي والتطوير و الاهتمام بالموارد البشرية التي هي أساس التنمية كما تزايد في هذه المرحلة الاهتمام بالميزة التنافسية للمنطقة المحلية، حيث أصبح من الضروري أخذ بعين الاعتبار العامل الجغرافي (المكاني) في عملية التنمية[1].

[1]- محمد حامد عبد الله، **اقتصاديات المواد و البيئة**، الطبعة الثانية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2000م، ص336.

الجدول رقم (1-1)تطوّر عملية التنمية الاقتصادية المحلية

التركيز	الأدوات
عقد السبعينات إلى عقد الثمينات:	
✓ استثمارات متحركة في الصناعات التحويلية من خارج المجتمعات المحلية. ✓ جذب استثمارات أجنبية مباشرة. ✓ القيام بالاستثمارات في البنية التحتية المادية.	✓ إعطاء منح سخية، و حوافز ضريبية و قروض مدعومة للمستثمرين في مجال الصناعات التحويلية. ✓ استثمارات مدعومة للبنية التحتية المادية. ✓ انخفاض تكاليف الإنتاج من خلال أساليب مثل استخدام عمالة رخيصة.
عقد الثمانينات إلى وسط عقد التسعينات:	
✓المحافظة على نشاطات الأعمال المحلية و نموّها. ✓ استمرار التركيز علىنجب الاستثمار الموجّه نحو الداخل و لكنّه يستهدف قطاعات محدّدة أو يأتي من مناطق جغرافية معيّنة.	✓ توجيه دفع المبالغ مباشرة إلى نشاطات أعمال منفردة. ✓ إيجاد أماكن عمل بإقامة نشاطات أعمال (تقديم المشورة و التدريب للمشروعات الخاصة الصغيرة إلى متوسطة الحجم) ✓ استثمارات في كل من البنية التحتية المادة الصلبة و البنية التحتية المرنة على حدّ سواء.
أواخر عقد التسعينات	
✓ جعل بيئات نشاطات الأعمال ككل مناسبة. ✓ إقامة استثمارات مرنة (مثلا تطوير الموارد البشرية). ✓ شراكة القطاع الخاص على القطاع العام. ✓ ميل استثمارات القطاع العام و العمل نحو المصلحة العامة. ✓ تحسين مستوى نوعية الحياة و الأمن و المجتمعات المحلية.	✓ وضع إستراتيجية شمولية لتوفير بيئة محلية لنشاطات الأعمال تتّسم بالمنافسة و تشجيع النمو للشركات المحلية. ✓ وضع شبكات و تعاون عابرين للمجتمع المحلي. ✓ تطوير القوى العاملة و تشجيع المحافظة على مستوى جودة التحسينات.

المصدر: وحدة التنمية الاقتصادية المحلية للبنك الدولي، **الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي**، مرجع سبق ذكره، ص 06.

I-3- دوافع الاهتمام بالتنمية الاقتصادية المحلية

لقد حظيت التنمية المحلية باهتمام متزايد في العقود الأخيرة وعلى كافة المستويات الأكاديمية والعملية لأسباب عديدة ومترابطة. بينما لم تلق التنمية المحلية الاهتمام الكافي تقليديا وعلى مختلف المستويات النظرية والتطبيقية أيضا. وقد أدى هذا التجاهل أو الجهل بأهمية التنمية المحلية وعلاقتها الحيوية بالتنمية القومية الشاملة إلى ظهور مشكلات عديدة أدت بمجملها إلى خلل في التوازن التنموي والمجتمعي بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية وغيرها. وقد أدى الخلل في التوازن التنموي إلى لفت انتباه الساسة الأكاديميين إلى موضوع التنمية المحلية كجز ء لا يتجزأ من التنمية القومية الشاملة والمتوازنة.

ويمكن تلخيص أهم الأسباب والدوافع الكامنة وراء الاهتمام المتزايد في التنمية المحلية بما يلي[1]:

أ. أسباب فكرية وسياسية وثقافية مترابطة تتمثل بزيادة الوعي العام للناس في المجتمعات المعاصرة. حيث أدت الجهود التعليمية المختلفة ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيري الواسع والانفتاح والتفاعل الفكري والثقافي إلى وعي الجماهير بحقوقها ومطالبها ضمن معايير العدالة والمساواة والتوازن.

ب. أسباب علمية عديدة تتضمن جوانب اقتصادية وإدارية واجتماعية وبيئية وأهمها ما يلي:

- الهجرة الداخلية من المحليات إلى التجمعات السكانية المركزية والكبرى وما رافق ذلك من أثار سلبية مثل ازدحام المدن والبطالة وتفريغ الريف والقرى وهجر الأرض المنتجة والترف الاستهلاكي الزائف وتزايد الطلب على الخدمات العامة في المدن وغيرها من المشكلات.
- الاستفادة من المصادر والثروات المحلية في مجالات عديدة مثل الزراعة والمياه والسياحة وغيرها من المصادر وتوجيهها لخدمة التنمية القومية الشاملة.

[1]- نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص 152-153.

- تعزيز المشاركة الشعبية في التنمية وتفعيل دور المواطنين في كافة المناطق في الإسهام في الجهود التنموية تخطيطا وتنفيذا.
- التوجه نحو اللاتركيز واللامركزية الإدارية بحيث تتطور كافة المناطق المحلية والمركزية بشكل متقارب نسبيا ويسمح بتقديم الخدمات العامة بسرعة وكفاية وفعالية وكفاءة.
- تعزيز الاستقرار والوحدة والقوة والتعاون والانسجام العام على المستوى الوطني بشكل يسهم في تحقيق الأمن الداخلي ويعزز قدرات الدفاع الخارجي.

ومن الطبيعي أن الأسباب المذكورة آنفا هي دوافع مترابطة أدت إلى زيادة الاهتمام بموضوع التنمية المحلية على كافة المستويات الأكاديمية والعملية.

و يتمثل الاهتمام المتزايد بالتنمية المحلية بالمظاهر التالية[1]:

- ظهور مؤلفات كثيرة تدور حول موضوع التنمية المحلية وعلاقته بالتنمية القومية الشاملة، وكانت هذه المؤلفات على شكل كتب ومقالات وأبحاث وتقارير ودراسات لجوانب عديدة من التنمية المحلية.
- عقد الندوات والمؤتمرات وحلقات البحث المتخصصة بالتنمية المحلية وتحديد بعض التوصيات والحلول للمشكلات المتصلة بالتنمية المحلية.
- وضع الخطط التنموية المترابطة على المستويات القومية والإقليمية والمحلية من خلال المشاركة الرسمية والشعبية في القطاعين العام والخاص.
- تغيير التقسيمات الإدارية بشكل يتفق مع التوجه الرسمي والشعبي نحو التنمية المحلية.

وجملة القول فقد أصبحت التنمية المحلية عبارة عن نظام فرعي ضمن نظام كلي معقد ومقترح وديناميكي. وبالتالي ينظر للتنمية المحلية كجزء فاعل وحيوي من التنمية الشاملة في المجتمع.إنّ النظرة النظامية

[1]- نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص 154-155.

للتنمية بمختلف أبعادها ومستوياتها هي نظرة تتفق مع متطلبات البيئة المعاصرة. وهذه النظرة تساعد في زيادة فعالية الجهود التنموية وتوفير مدخلاتها الضرورية وتوجيهها لتحقيق الأهداف القومية والمحلية المترابطة. كما أن ذلك يسهم في توزيع مكاسب التنمية بشكل يدّعم الاستقرار والأمن المجتمعي.

I-4- أهداف التنمية الاقتصادية المحلية

ترمى التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأغراض التي تسهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة. ويتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية وتعدد الأبعاد الاقتصاديةو الثقافية والسياسية والإدارية والبيئية وغيرها.

ويمكن تلخيص أهم أغراض التنمية المحلية فيما يلي[1]:

أ- توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى والمناطق التي يشملها إقليم الدولة عموما. ويتضمن ذلك كافة أنواع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية والزراعية والاتصالات والمياه والكهرباء والطرق وغيرها.ويؤمل أن يسهم توفير الخدمات بمستويات كمية ونوعية كافية في الحد من الهجرة الريفية إلى المدن والتجمعات المركزية الكبيرة.

ب- تشجيع المشاركة الشعبية والمبادرات الريفية والجماعية من مختلف المناطق في المجالات التنموية بكافة مستوياتها المحلية والقومية. إن الاهتمام بموضوع التنمية المحلية (نظريا وعمليا) يشكل دافعا للتعاون بين كافة الجهود المتاحة محليا ومركزيا

ت- التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية بين مختلف المناطق في الدولة. حيث أن الترابط بين التنمية المحلية والإقليمية والقومية يحقق درجة عالية من التوازن والعدالة في تحمل أعباء التنمية

[1]- محمد صفوت قابل، **نظرية وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار النشر، القاهرة، 2008، ص 132.

ومسؤولياتها بالإضافة إلى الاستفادة الملائمة من ثمار الجهود التنموية وانعكاساتها الإيجابية على مختلف الأطراف المحلية والقومية.

ث- استثمار الإمكانات البشرية والمادية والمحلية بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية وغيرها من الإمكانيات التي يمكن تفعيلها في المجالات التنموية الشاملة.

ج- تعزيز التعاون بين المحليات من جهة وبينها وبين الجهات المركزية من ناحية ثانية. حيث أن الهيئات والأفراد والجهات المحلية المختلفة يمكن أن تشترك في كثير من المشاريع المناسبة للظروف المحلية. ويمكن أن يتم مثل هذا التعاون المحلي في إطار التنسيق والتعاون والدعم المركزي.

ح- المحافظة على الاستقرار والأمن المحلي بشكل مترابط مع إمكانيات الدفاع القومي من خلال تطوير المناطق المحلية وتوفير مقومات القوة والقدرة على مواجهة كافة المخاطر المحتملة.

خ- جذب الاستثمارات الوطنية والخارجية اللازمة للتنمية المحلية من خلال التنسيق والاتصالات مع الجهات المعنية وتعريفها بالفرص والاحتياجات المحلية[1].

[1]- محمد صفوت قابل، **نظرية وسياسات التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 133

II- شروط و معايير التنمية الاقتصادية المحلية

تتطلب التنمية المحلية الناجحة مجموعة من المقومات والشروط التي تلزم لتحقيق الأهداف التنموية وترجمة الطموحات إلى واقع ملموس، حيث أن التنمية المحلية ليست مجرد طموحات أو شعرات جوفاء بل هي مجموعة من الحاجات والمشكلات المتفاعلة والتي تحتاج إلى حلول واقعية. وهذه الحلول الواقعية لا تنبع من فراغ بل لابد من توافر بعض العوامل الهامة التي تسهم في تفعيل التنمية المحلية وإنجاز أهدافها.

لذا ينبغي عل كل مجتمع بذل جهد لتفهم التحديات الموجودة و القيام بتشخيص و تحليل نقاط القوة و الضعف و محاولةإبراز و تعزيز القدرات الاقتصادية الموجودة لكل ّ منطقة و ذلك لخلق فرص جديدة لتحسين الظروف المعيشية و تحقيق نمو اقتصادي.

II-1- شروط التنمية الاقتصادية المحلية

و لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المحلية يبقى رهن شروط يجب توفرها[1] و هي كالآتي:

الشرط الأولإنّ الخطوات المتّبعة مرتكزة على القدرة التنظيمية للجهات الفاعلة المحلية لتمكينها من استغلال الموارد المحلية أو المستوردة و إعادة استثمارهامحلي ًا من طرف قطب إرسال مركزي يعمل مباشرةً على بالحفاظ على النمو الاقتصادي بمرور الوقت وفق ترابط زماني و مكاني.

[1] – رزين عكاشة، **محاولة استخدام أسلوب التحليل العاملي في التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية "تطبيق على مؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية لولاية سعيدة"**، مرجع سبق ذكره، ص 03.

الشرط الثاني: الارتكاز على تشكيل فريق متماسك لأصحاب المصلحة المحلية لخلق التنسيق في المهام لتحقيق الأهداف المشتركة بمعنى «إشراك أكبر عدد ممكن من السكان المحليين في إدارة و تنظيم شؤونهم المحليـة، ومن هنا فإنّهؤلاء يكونون أكثر تفهمـ ًا للحاجات و الرغبات و المشاكل المحلية»[1].

الشرط الثالث: أن تكون المشاريع المبرمجة لا تقوم على المصلحة للبعض دون البعض وإنّما تأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة من اليد العاملة، المنتجات و الظروف المعيشية و أن تكون منطقية و مقبولة من طرف أغلبية السكان المعنيون.

II-2- معوقات التنمية الاقتصادية المحلية

و هي عقبة متنّوعة و متباينة، فمنها ما هو داخلي و منها ما هو خارجي، و هي عقبات اقتصادية و اجتماعية و إدارية نوجزها بصورة مختصرة كالآتي:

II-2-1- العقبات الاقتصادية

تتركّز في الجوانب التالية:

- ✓ قلّة ومحدودية توفّر و تواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات.
- ✓ العزلة و عدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية.
- ✓ قلّة مع عدم القدرة علة الادّخار ممّا يُضعف حافز الاستثمار.
- ✓ التحولات لاقتصادية و ما يترتب عنه من سياسات اقتصادية تعود بآثار مباشرة و غير مباشرة على وضعية المجتمع المحلي.

[1]- عبد الرزاق الشيخلي، **الإدارة المحلية –دراسة مقارنة–**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، (دت)، ص 22.

II-2-2- العقبات الاجتماعية

وهي ذات طابع و تأثير اجتماعي و معرقلة لعملية التنمية الاقتصادية المحلية هي متنوّعة و أبرزها ما يلي[1]:

- ✓ المشكلة السكانية و خاصة المتعلّقة بالنموّ و السكاني المرتفع و علاقة ذلك بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية.
- ✓ تأثير البيئة الاجتماعية المتمثلة في نقص و محدودية التعليم و التكوين، أي نقص المهارات التقنية و الإدارية على المستوى المحلي.
- ✓ عدم الإيمان بالتحديث و ضعف شعور الفرد بالمسؤولية الإيجابية نحو المجتمع.
- ✓ انعدام المشاركة الشعبية في وضع و تنفيذ الخطط و البرامج التنموية.

II-2-3- العقبات الإدارية

يمُكن تلخيص ذلك في الأسباب التنظيمية و التقنية المتمثلة في ما يلي:

- ✓ عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية، وذلك أنّ استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفرقة بحيث كلّما كانت البلدية قادرة على تمويل مشاريعها ذاتيًا كالبلديات الكبرى كلّما كانت أكثر استقلاليةبينما البلديات غير القادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها فهي تبقى دائمًا تابعة للمركزية.
- ✓ عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التمويلي، إضافةً إلى محدودية تدنيّ الوعي للمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين.
- ✓ سوء تسيير الموارد البشرية، بحيثأدّى ذلك إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنةً بالوظائف بسبب للقص الكبير في التأطير المحلي، و هذا النقص في الكفاءات انعكس سلبًا على تحقيق التنمية

[1]- مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، ا مذكرة لنيل شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2008-2011، ص78-79.

المحلية و بالتالي الانحراف عل الاستغلال الأمثل للأغلفة المالية خاصة بالمشاريع الممنوحة كمن طرف الدولة للبلديات[1].

II-3- نماذج التنمية الاقتصادية المحلية و مواردها المالية

II-3-1- نماذج التنمية الاقتصادية المحلية

من أهمّ النماذج الإنمائية نجد ما يلي[2]:

أ/- النموذج التكاملي

هو البرنامج الذي يشمل كافة القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية كما يشمل كافة المناطق الجغرافية في الدولة ويُقصد بهذا النموذج هو خلق توازن إنمائي بين المستويين القطاعي والجغرافي ومكذا يُحقق التنسيق و التعاون بين الجهود الحكومية و الجهود الشعبية و يقوم على أساس استحداث وحدات إدارية و تنظيمية جديدة.

ب/- النموذج التكييفي

هو نموذج برنامج مكيّف و طبيعة حياة قومية خاصة على الإرتكاز في تفعيل الجهود الذاتية و الاعتماد على التنظيمات الشعبية المعتمدة على وفرة أو ندرة العوامل المادية والفنّية حسب المعطيات المتاحة.

ت/- نموذج المشروع

هو نموذج محلي يُطبّق في منطقة جغرافية معيّنة و هذا يرجع إلى الموقع الجغرافي (الريف، الساحل الصحراء...)كما يُعتمد هذا النموذج على مشاريع إستراتيجية تتحقق من خلالها الأهداف القومية.

[1]- مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص78-79.

[2]- بريكسي رقيق رشيد، **إشكالية العقار الاقتصادية و أثرها على التنمية المحلية**، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2006، ص 33.

II-3-2- الموارد المالية للتنمية الاقتصادية المحلية

أ/– موارد مالية ذاتية

- ✓ الموارد الناتجة عن الضرائب و الرسوم (مداخيل جبائية والرسوم مثل الرسم على النشاط المهني و الدفع الجزافي، الرسم العقاري...).
- ✓ الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل و استثمار المرافق المحلية (مداخيل الممتلكات).

ب/– موارد مالية خارجية

- ✓ الإعانات الحكومية وتُسمّى المساعدات المالية الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية وهي تُؤدّي أهداف اقتصادية و أخرى اجتماعية و المتمثلة في إذابة الفوارق بين مختلف المناطق.
- ✓ القروض المحلية و هي تستعمل في تمويل المشروعات التي تعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها و عادة ما تكون ذو فائدة بسيطة و مدة القرض تعتمد على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القرض عليه.
- ✓ التبرعات و الهبات و المتمثلة في تبرعات المواطنين مثل الهبة أو الوصية[1].

II-4- مقومات التنمية الاقتصادية المحلية

تتطلب التنمية المحلية الناجحة مجموعة من المقومات والشروط التي تلزم لتحقيق الأهداف التنموية وترجمة الطموحات إلى واقع ملموس. حيث أن التنمية المحلية ليست مجرد طموحات أو شعرات جوفاء بل هي مجموعة من الحاجات والمشكلات المتفاعلة والتي تحتاج إلى حلول واقعية. وهذه الحلول الواقعية لا تنبع من فراغ بل لابد

[1]– بسمة عولمي، **تشخيص نظام الإدارة المحلية و المالية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، جوان 2006، ص 270.

من توافر بعض العوامل الهامة التي تسهم في تفعيل التنمية المحلية وإنجاز أهدافها. ومن أهم مقومات التنمية المحلية ما يلي: [1]

تبني القيادة الإدارية والسياسية في الدولة سياسة ثابتة ومدروسة في مجال التنمية المحلية وربطها بفعالية وملائمة مع التنمية الوطنية الشاملة. إذنأّ وجود مثل هذه السياسة العليا هو أمر حيوي حاسم في الدول النامية وبدونه قد تبقى الجهود عند حدودها الدنيا.

- وجود إرادة شعبية مخلصة تقوم على الإيمان بالأرض والعمل المنتج من أجل تدعيم البنيان الذاتي القائم على استثمار الجهود والإمكانيات المحلية بواسطة السكان المحليين وتعاونهم مع السلطات المركزية في الدولة.
- توفر الإمكانات و المدخلات المحلية وغيرها التي تلزم من أجل تنفيذ البرامج المحلية وتحقيق أهدافها التنموية. وتشمل هذه الإمكانات ما يلي:
  - **أ.** توفر مصادر التمويل الكافية من مختلف الجهات المحلية والمركزية وغيرها.
  - **ب.** توفر العناصر البشرية المؤهلة من السكان المحليين.
  - **ت.** توفر الإمكانات التكنولوجية والأجهزة والمعدات المساندة والتي تلزم في المجالات التنموية المختلفة وخصوصا الزراعة والصناعة والحرف وغيرها.
  - **ث.** وجود الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية.
- ربط المستويات التنموية المختلفة ببعضها البعض ضمن إطار نظامي موحد ومفتوح.
- الاتصال والإعلام التنموي في مجال الفرص والمحددات.

[1] – عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 163.

خلاصة الفصل

نستنتج من خلال هذا الفصل أنّ التنمية المحلية تحتاج إلى تعبئة الجهود الفردية و الحكومية و تعبئة الموارد لتحقيق طموحات و آمال المجتمع و هي عملية غير عفوية بل منظمة و تستند على نظريات و مبادئ ومرتكزات تقوم عليها و تشتمل على مجموعات من العمليات المتتالية و المتعاقبة، فالتنمية مدخل لتحقيق أهداف المجتمع حيث تحُدث تغيير ً ا في كافة النواحي الحياتية والزيادة في الدخل القومي، ولكن اعتبارها تستند على التخطيط و التدبير المسبق فإنّ ذلك يُوفّر ضمانات النجاح في تعبئة الموارد ولا يستطيع أن يقوم بهذا العمل إلاّ المختصون في هذا المجال وذلك بوضع خطط وبرامج تنموية تتماشى مع الموارد المتاحة ومتطلبات المجتمع.

الفصل الثاني:

تجربة التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر

تمهيد

يحتل موضوع التنمية الاقتصادية المحلية مركزاً مهماً بين مواضيع التنمية في الجزائر كونه يمسّ الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كونه يهتم بالبرامج التنموية المتمثلة ففي البرامج القطاعية و المخططات البلدية للتنمية التي تمثّل التعبير الصحيح لتلبية احتياجات السكان المحليون، كماتمّ تجسيد دور الجماعات المحلية في تنفيذ هذه البرامج على أرض الواقع عبر قانون البلدية 08/90 و قانون الولاية 09/90.

إنّ هذه المكانة المتميزة للتنمية الاقتصادية المحلية جعلتها تحتل موقعاً بارزاً في إستراتيجية و سياسة التنمية في الجزائر في جميع مراحلها ومحطاتها، سواء في ظلّ نظام التخطيط (1967م-1989م) أو في إطار الإصلاحات التحوّل نحو اقتصاد السوق الذي شرعت فيه منذ 1990م، و يتجلّى ذلك في نوع البرامج التي وجهتها الدولة لها والمتمثلة في البرامج القطاعية غير المركزة المو كل أمر تسييرها للولايات و برامج التنمية للبلدية و لذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى سرد أهمّ المخططات للتنمية الاقتصادية المحلية في التجربة الجزائرية.

و من خلال هذا الفصل سنتناول ما يلي:

I- مميزات سياسة التنمية في الجزائر.

II- مراحل تطور برامج التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر.

I- مميزات سياسة التنمية في الجزائر

ظهرت السياسة المحلية و التوجه نحو تجسيدها على المستوى التنموي في الجزائر، كأسلوب لتحقيق تنمية وطنية شاملة بالاعتماد على إمكانيات كل منطقة على حدى، حيث أصبح الاهتمام في البلدية التي تعتبر الخلية الأساسية في التنمية الاقتصادية ذو أولوية ضمن البرامج التنموية، حيث أنّ البلدية ستعمل على تحديد الحاجيات الضرورية للسكان المحليون مع حصر الإمكانيات المادية و البشرية التي يُمكن الاعتماد عليها في عملية التنمية و تطبيقها على أرض الواقع.

I-1- ركائز و قواعد التنمية الاقتصادية المحلية

I-1-1- تدخل الدولة[1]

إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنياً ومحلياً باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي و اختيار هذا المبدأ يعود لعدة اعتبارات منها:

- ✓ الدولة هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من إمكانات مادية وبشرية وتنظيمية ومالية.
- ✓ الدور التحفيزي الذي تؤديّه الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي الوجهة الأكثر احتياجاً في المجتمع عن طريق تقديم الحوافز المتعددة.
- ✓ القوة السياسية الوحيدة القادرة على مواجهة الاحتكار المحلي والأجنبي.
- ✓ حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وتوجيهه نحو خدمة الأهداف الإستراتيجية للمجتمع.

[1] – أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مجلّة العلوم الإنسانية، العدد 40، 2009م، ص 02.

- ✓ الدولة لديها المقدرة والإحاطة الكاملة بمختلف العوامل والمتغيرات الإقليمية والعالمية التي تؤثر على الأهداف والبرامج.
- ✓ تمثل السلطة القانونية والتنفيذية المؤهلة والقادرة على إجراء التغييرات الاجتماعية الضرورية لدعم التنمية.
- ✓ ضعف القطاع الخاص المحلي وتفضيله للاستثمار في المجالات ذات العائد الكبير والسريع.
- ✓ تر دد وإحجام الاستثمار الأجنبي عن الدخول إلى الجزائر.
- ✓ تعثر وبطء عملية الخصخصة سواء عن طريق الإنشاء أو التحويل[1].

I-1-2- الاعتماد على الإمكانيات الوطنية

إنّ الجزائر وبحرصها على استقلالها السياسي ركّزت على ضرورة الاعتماد على الإمكانيات الوطنية بشكل أساسي[2] محاولةً تجسيد هذا المبدأ على أرض الواقع حيث أنّ الاعتماد على المساعدات الأجنبية يشكّل تهديدًا خطيرًا يؤدّي حتمًا إلى التبعية وجلب الأزمات مثل التي عرفتها بلدان العالم الثالث مع مطلع الثمانينات[3]. بدأ نظام التسيير الذاتي سنة 1963 والذي يهدف إلى تأميم أملاك المعمرين (المزارع والوحدات الصناعية.....) إذ أنقطاع التسيير الذاتي يضمّ 80 % من الأراضي المزروعة باستمرار ويساهم بنسبة 30% من الدخل القومي الجزائري وبنسبة 60% من الدخل الإجمالي من القطاع الزراعي.

[1] – سعد طه علام، **التخطيط مع السوق**، دار الفر قد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سورية، الطبعة الأولى، 2005م، ص 41.

[2] – محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،الجز ء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م، ص 43.

[3] – أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 02.

وعمّ التأميم عدّة قطاعات مثل تأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، تأميم المناجم سنة 1966 وتأميم البنوك 1967 وكان الهدف من ذلك بناء ركائز اقتصادية للدخول في عملية التنمية الوطنيةأمّا على مستوى قطاع الصناعي فكان عدد مؤسسات صغيرة الحجم 330 مؤسسة سنة 1964 يعمل فيها 3000 عامل[1].

إنّ أهمية الاعتماد على الإمكانيات الوطنية بالدرجة الأولى ثم الاستفادة من الموارد والإمكانات الدولية من خلال القرارات التي اتخذتها السلطات والمتمثلة في تسديد جميع ديونها وعدم اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي في الظروف الحالية ،والعمل على جلب الاستثمارات الأجنبية المنتجة وإبرام اتفاقيات الشراكة التي تتكامل فيهـا الجهود و الإمكانيات الوطنية والأجنبية .

I-1-3- التخطيط

يمثل التخطيط منهجاً عملياً وأداةًفعّالةَ وحياديةً يمكن تطبيقُه على المستوى الوطني والمحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتّبع، فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته كنسق في فترة زمنية في ضوء الأيديولوجية والحقائق العالمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب[2] لذلك اعتمدت الجزائر علىهذه الأداة لبناء وتنفيذ البرامج التنموية وطنياً ومحلياً من خلال تطبيق التخطيط المركزي في صورة برامج ممركزة "PSC plans sectorielles concentrée" والتخطيط الإقليمي في شكل برامج قطاعية غير مركزة "PSD" والمخططات البلدية للتنمية[3] "PCD[4]".

[1]- رزين عكاشة، **محاولة استخدام أسلوب التحليل العاملي في التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2]- موسى خميس، **مدخل إلى التخطيط**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999م، ص 13.

[3]- أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 05-06.

[4] - "PCD ": plans Communaux de développement.

I -1-4- اللامركزية

إنّ اللامركزية تعتبر طريقة من طرق التنظيم الإداري داخل الدولة تعتبر طريقة من طرق التنظيم الإداري داخل الدولة تتضمّن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة تباشر اختصاصها... تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية، بمعنى الحدّ من تدخل الحكومة المركزية التي يمُكن أن يقتصر دورها على الجوانب الفنّية، بينما تترك الجوانب الإدارية و التنفيذية للوحدات المحلية، و من هذا أصبحت اللامركزية من الأسس التي استندت إليها عملية التنمية المحلية في الجزائر حيث بدأ الاهتمام باللامركزية في تسيير البرامج الاستثمارية على الخصوص مع بداية تطبيق المخطط الرباعي الثاني (1974-1977م) كسياسة تساعد على تحقيق التوازن الجهوي، و مع بروز مفهوم التخطيط اللامركزي مع الإصلاحات الاقتصادية التي عبرّ عنها بسياسة استقلالية المؤسسات و التي شرع فيها سنة 1988 وهو تخطيط يتقرّب أكثر إلى السوق في تحضير البرامج الاستثمارية[1].

إنّ اختيار اللامركزية كأسلوب في التنظيم والعمل له ما يبرره كما يلي:

- ✓ اللامركزية تعطي لعملية تنفيذ البرامج بعدها الاجتماعي المتمثل في الدافعية والإنمائية.
- ✓ العلاقة القوية والمباشرة بين التنمية المحلية واللامركزية لأنّها تعكس بعُمق وصدق واقعية مشكلات التخلف وطموحات وأولويات كل إقليم ومجتمع محلي.
- ✓ تحقّق التوافق بين الحاجات المحلية وقرارات السياسة المركزية.
- ✓ تخفُّف العبء عن الإدارة المركزية وتعُمّق الشعور بالمسئولية لدى المسئولين المحليين وأفراد الشعب[2].

[1] – رزين عكاشة، **محاولة استخدام أسلوب التحليل العاملي في التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2] – أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 07.

✓ تحقيق العدالة في التكاليف والحقوق من خلال توزيع الدخل الوطني وأعباء الحباية لأنّ تركيز الثروةؤدّ ي إلى تشتت الشعب".

I-1-5- التوازن الجهوي

شكلت سياسة التوازن الجهوي محوراً رئيسياً في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، وقناعة راسخة لدى السلطات المركزية بأنّ التقدم الاجتماعي لا يتحقق إلا من خلال "نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نمو متوازناً ومتزامناً،" عبر التوزيع المتوازن والعادل للموارد والمرافق الاجتماعية والثقافية والنشاطات الإنتاجية والسكان عبر كامل إقليم وجهات القطر، بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تخفيف التمركز الصناعي وتنظيم الفضاء الريفي والحضر والحفاظ على العقار الزراعي.
- ✓ كبح التمركز السكاني في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية والمهددة بمخاطر طبيعية كبرى .
- ✓ تحقيق استقرار السكان وخاصة في المناطق الداخلية والجنوبية وعكس تيار الهجرة الداخلية نحوها عبر نشر وتعزيز مختلف المؤسسات الإنتاجية والمرافق الخدمية.
- ✓ تشجيع الاستثمار العمومي والخاص المحلي والأجنبي في مختلف جهات القطر عن طريق التشريعات التحفيزية المالية والنقدية ومشاريع البنية التحتية وتطوير قطاع الخدمات.

I-2- نظام الجماعات المحلية في الجزائر

I-2-1- مهام الجماعات المحلية

إنّ الجزائر و مُنذ استقلالها تبنّت نظام الجماعات المحلية كأسلوب تنظيمي و إداري للقيام بالتنمية الاقتصادية المحلية تهدف من شأنه تحقيق و تطبيق البرامج التنموية ضمن المخطّطات الوطنية و هذا المنطلق سنتناول مفهوم النظام و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

تعتبر الجماعات المحلية جزء من النظام الإداري للدولة، فهي الخلية الأساسية لإدارة التنمية المحلية و تُعرّف على أنّها هيئة مستقلة إداريًا و ماليًا عن الحكومة المركزية، كما أنّها عبارة عن وحدة جغرافية تقسّمة من إقليم الدولة تتمتّع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي[1].

حيدّد المرسوم الرئاسي رقم 94-247 المؤرخ في 10 أوت 1994، و النصوص اللاحقة مهام وزارة الداخلية و الجماعات المحلية[2] و التي تتولىّ المهام التالية:

- ✓ تساعد الجماعات المحلية على إعداد و برمجة مخططاتها التنموية و على تطبيقها طبقًا للأهداف التي رسمها المخطط الوطني للتنمية و الإجراءات و الآجال المقرّرة.
- ✓ تُسهر على احترام القواعد المتعلّقة بالتسيير الحضاري و الريفي عمومًا و التحكم في استعمال المجال العقاري.
- ✓ تُقوّم أعمال التنمية المحلية.
- ✓ تحُدّد الأعمال الممركزة التي لها أثر في الجماعات المحلية و تُنسّقها.
- ✓ الاهتمام بالمواطنين و خاصةً الفئة الضعيفة مثل المعوزين والمسنّوقين والعائلات عديمة الدخل و توفير أساسيات الحياة مثل السكن و المساعدات المالية.

[1] – رزين عكاشة، **محاولة استخدام أسلوب التحليل العاملي في التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2] – موقع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، أطّلع عليه يوم 2015/03/20 من خلال الموقع التالي: http// : www. Intérieur. Gov. Dz.

I-2-2- الولاية

تُعرّف الولاية حسب القانون 90-09 .بأنها «جماعة عمومية إقليمية تتمتّع بالشخصية المعنوية و الاستقلال لمالي و تشكّل مقاطعة إدارية للدولة»[1]،كما تُعرّف أيضاً بأنها «جماعة لا مركزية ودائرة حائزة على السلطات المتفرقة للدولة، تعمل على التعاون لتحقيق التوازن بين البلديات» فالولاية تتمتّع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تقوم بنشاطات سياسية اقتصادية، اجتماعية و ثقافية تحت رقابة السلطة المركزية كما يتمّ إنشائها بواسطة قانون يُحدّد اسمها و مركزها الإداري و الحدود الإدارية لها[2].

و من اختصاصات المجلس الشعبي الولائي في مجال التنمية ما يلي:

- إعطاء التركيز في إنشاء مناطق صناعية تساهم في التنمية الوطنية.
- السهر على حُسن سير المرافق التربوية و الاجتماعية، تطوير التكوين المهني.
- المساعدة على استثمار الأراضي و حماية التربة و استصلاحها و ما يتخذ كل مبادرة لمكافحة أخطار الفياضات، و القيام بعمليات التشجير....
- تسهيل انطلاق السياحة ممّا يسمح لها استغلال أو تسيير كل المؤسسات و المرافق العامة ذات الطابع السياحي.

[1]- القانون رقم 09/90 المؤرخ في 1990/04/07 و المتعلّق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 1990/04/11.

[2]- بسمة عولمي، **تشخيص نظام الإدارة المحلية و المالية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 266-269.

I-2-3- البلدية

و يُعرّفها القانون 08/90 بأنّها: «الجماعة الإقليمية الأساسية و تتمتّع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تحدث بموجب القانون»[1] و «البلدية إقليم واسع و مُركز»[2] حيث أنّ البلدية تلعب دور كبير في مجال التنمية، حيث أصبح من الصعب الحديث عن البلدية دون التنمية أو عن هذه الأخيرة دون البلدية[3].

و لقد خصّص المشرّع الجزائري في قانون 08/90 الفصل الأول تحت عنوان "التهيئة و التنمية المحلية" و تناول في المواد (86-87-88-89) مهام البلدية اتجاه التنمية المحلية، ففي المادة 89 يُركّز على الفئات الاجتماعية المحرومة و التكفّل بها، حيث تنصّ كما يلي: تُبادر البلدية بكل إجراء من شأنه التكفّل بالفئات الاجتماعية المحرومة و مساعدتها لاسيما في مجالات الصحة و الشغل و السكن»[4] كما يُعتبر التمويل المحلي أداة لتحقيقالتنمية المحلية و تسيير مصالح الإدارة المحلية في المقاطعات الإقليمية في الجزائر، التمويل المحلي يمُثل كلّ الموارد المالية المتاحة و التي يمُكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل المشاريع التنموية على المستوى المحلية[5].

أمّا اختصاصات المجلس الشعبي البلدي في مجال التنمية ما يلي:

- في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الفلاحية تتمثل في وضع البرامج الخاصة للتخطيط المحلي في حدود الإمكانيات المتاحة، و سائل تنفيذ هذا التخطيط.
- في مجال السياحة و السكن و النقل و التمويلإمكن أن يُحدِث في كل هيئة ذات نفع محلي يكون لها طابع سياحي، كما يتّخذ الإجراءات الأزمة للمحافظة على المعالم السياحية و المناطق التاريخية.
- في مجال السكن يقوم بوضع المخطط العمراني البلدي و تشجيع بناء العقارات و الوحدات السكنية.

[1]- المادة الأولى لقانون رقم 08/90 المؤرخ في 1990/04/07 و المتعلّق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 1990/04/11.
[2]- المادة الثانية لقانون رقم 08/90 المؤرخ في 1990/04/07 و المتعلّق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 1990/04/11.
[3]- رزين عكاشة، **محاولة استخدام أسلوب التحليل العاملي في التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص 62.
[4]- المادة 89 لقانون رقم 08/90 المؤرخ في 1990/04/07 و المتعلّق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 1990/04/11.
[5]- بسمة عولمي، **تشخيص نظام الإدارة المحلية و المالية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 269.

➢و في مجال النقل المشاركة في كل ّ مشروع بلدي للنقل العام.

I-3- مخططات التنمية الاقتصادية المحلية

إنّ تنمية البلدية و خاصة المحرومة منها يندرج في ساحة محو الفوارق الجهوية التي هي ظاهرة بارزة في البلدان المختلفة[1] و البرامج الوطنية للتنمية مدرجة ضِ من مخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية على مستوى البلدية (مخطط البلدية للتنمية) هو الآخر على مستوى الولاية (المخطط القطاعي للتنمية).

I-3-1- المخطط البلدي للتنمية "PCD, plants communaux de développement"

و قد نصت عليه المادة 86 من قانون البلدية، و هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية و هو أكثر تجسيد ًا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية و مهمتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين، و داعم ًا للقاعدة الاقتصادية و محتوى المخطط عادةً يشمل التجهيزات الفلاحية و القاعدية و تجهيزات الإنجاز و التجهيزات التجاريةيمكن المجلس البلدي ليس حر ً ا في إعداد هذاالمخطط، فبغض ّ النظر عن محدودية الموارد المالية للبلدية فإنّ أهم ّ تدخل فعلي هو ضرورة انسجام هذا المخطط مع مخطط الولاية للتنمية و أهداف مخططات التهيئة العمرانية[2]، كما تنص المادة 88 «تُبادر البلدية في كل عمل أو إجراء من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية التي تتماشى مع طاقاتها و مخططها التنموي»[3].

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 236.

[2]- المادة 86 لقانون رقم 08/90 المؤرخ في 1990/04/07 و المتعلّق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 1990/04/11.

[3]- المادة 88 لقانون رقم 08/90 المؤرخ في 1990/04/07و المتعلّق بالولاية، الجريدة الر سمية رقم 15 الصادرة في 1990/04/11.

I-3-2- المخطط القطاعي للتنمية "PSD, plants sectorielle déconcentré de développement"

هو مخطط ذو طابع وطني، حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية و المؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها يتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه ويمكن هذا المخطط أنه يدرج مرطرف المديريات التنفيذية للولاية تحت وصاية الوزارات المركزية التابعة لها مثل مديرية الري ، مديرية الأشغال العمومية، مديرية البناء و التعمير و المديريات الأخرى مثل مديرية الصحة و مديرية التعليم.....، و تنص المادة 60 من قانون 09-09 ما يلي: «يعكس مخطط الولاية في المدى المتوسط البرامج و الوسائل و الأهداف المحددة بصفة تعاقدية بين الدولة و الجماعات المحلية قصد ضمان التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للولاية»[1].

كما تنص المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي رقم 09-148على أن المخطط القطاعي يتكون من مجموعة المشاريع أو البرامج المسجلة في مدونة نفقات التجهيز العمومي للدولة»[2].

[1]- المادة 60 لقانون رقم 09/90 المؤرخ في 1990/04/07 و المتعلّق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 1990/04/11.

[2]- المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي رقم 09-148 المؤرخ في 02 ماي 2009 و المتعلّق بنفقات الدولة و التجهيز، الجريدة الرسمية رقم 26 الصادرة في 2009/05/03.

IIمراحل تطوّر برامج التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري في مسيرته التنموية منذ الاستقلال إلىعدّة مراحل و شهد تطورات مختلفة عبر مختلف البرامج و المخططات، و من ضمنها المخططات التنموية الخاصة بالبلدية التيأخذت نصيباً في التمويل منذ المخططاتالأولى حيث خُصّصت ما يُقارب 08% من مجموع الاستثمارات ذلك يدلّ على بداية الاهتمام بالتنمية المحلية من خلال الاهتمام بالمخططات البلدية للتنمية.

II-1- مرحلة التخطيط (1967-1989م)

تعتبر سنة 1967م بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط ولم يكن ذلك ممكناً بوجود عاملين أساسين[1]، عامل حداثة عهد الجزائر بالاستقلال والثاني انعدام توفّر الشروط الموضوعية التي تمدّ الدولة قدرة التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية. واختيار الجزائر العمل بالمخططات لأنها تمكنها من:

- ✓ حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة.
- ✓ استخدام الموارد المحصورة والمجندة أفضل استخدام ممكن.
- ✓ تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها.

حيث ركّزت فعلاً بتطبيق مجموعة من المخططات (الخطط) ذات المدى الزمني المتدرج والحجم الاستثماري بالإضافة إلى أنّها اعتمدت هذه المخططات الوطنية على ثلاثة قطاعات الموضحة في الجدول التالي:

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 160.

جدول رقم (2-1): توزيع استثمارات المخططات الوطنية (1967-1989)

الوحدة مليار د.ج.

البيان	القطاع المنتج	قطاع الخدمات	قطاع البنية الأساسية الاقتصادية الاجتماعية	المجموع
المخطط الثلاثي (1967-1969)	7.02	0.46	1.58	9.06
المخطط الرباعي 1 (1970-1973)	16.34	5.87	5.54	27.75
المخطط الرباعي 2 (1974-1977)	74.72	10.50	32.27	117.49
المخطط الخماسي 1 (1980-1984)	212.27	37.82	188.47	438.56
المخطط الخماسي 2 (1985-1989)	253.22	159.30	137.50	550

المصدر: أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 08.

تبين الأرقام الواردة في الجدول أولويات المخططات وفق الترتيب التالي:

أ- القطاع المنتج مباشرة

ويشمل الزراعة والري والصيد البحري والغابات والمحروقات والصناعات التحويلية والأساسية والطاقة والمناجم والأشغال العمومية والبناء، والذي احتل الصدارة في جميع المخططات لأنه يمثل القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبدونه يصبح النشاط الاقتصادي للمجتمع حبيس حلقة مفرغة[1].

ب- قطاع البنية التحتية

يندرج تحت هذا القطاع شبكة النقل (الطرق والسكة الحديدية والموانئ والمطارات) والمناطق الصناعية السكن والتهيئة العمرانية والتربية والتكوين والصحة والثقافة والرياضة والحماية الاجتماعية وتزويد السكان بالماء الشروب والكهرباء والغاز والإنارة العمومية واحتل المرتبة الثانية في أولويات المخططات، لما له من دور أساسي وحاسم في التنمية المحلية فهو الذي:

- ✓ يوفر شروط ازدهار النشاطات الإنتاجية بما يقدمه لها من وفورات خارجية تقلل من التكاليف وتزيد من الأرباح.
- ✓ يساهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان التي تساعدهم على الاستقرار وتخفف من حجم الهجرة نحو المدن.
- ✓ تلعب دوراً أساسياً في تزويد القطاعات الأخرى بالإطارات ولليد العاملة المدربة والفنية المؤهلة (التربية والتعليم وتكوين).
- ✓ تقريب الخدمات والمرافق الضرورية من المواطن.
- ✓ ربط مختلف جهات القطر وفك العزلة عن بعضها البعض.

[1]- أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 08.

ت- قطاع الخدمات[1]

أعطت المخططات عناية لقطاع الخدمات وإن كانت أقل من القطاعين السابقين لما يمثله من حلقة وصل بين الإنتاج والتداول وإسناد للقطاع المنتج ومدّه بالخدمات المختلفة من نقل واتصالات وتخزين وتوزيع وتقديم المعلومات عن حالة السوق وحجم العرض والطلب.

إن القطاعات الثلاثة تضمنت برامج ذات بعد وطني تتولى تسييره المصالح المركزية وبرامج قطاعية غير ممركزة أسند أمر تسيرها للإدارة المحلية لأنها ذات بعد إقليمي (PSD) ومخططات بلدية للتنمية (PCD) وكان نصيبها من المخططات كما يبينه الجدول الموالي:

[1]- أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 09.

جدول رقم (2-2): نصيب برامج التنمية المحلية من استثمارات المخططات (1967-1989م)

الوحدة مليار د.ج.

البيان	المخطط الثلاثي (1967-1969)	المخطط الرباعي 1 (1970-1973)	المخطط الرباعي 2 (1974-1977)	المخطط الخماسي 1 (1980-1984)	المخطط الخماسي 2 (1985-1989)
الصناعات التحويلية	0.49	1.19	4.01	27.08	58.50
السياحة	0.34	0.70	1.5	21.77	1.50
النقل	-	0.80	6.49	12.719	1.80
الواصلات السلكية و الاسلكية	0.12	0.37	1.51	4.742	15.00
التخزين و التوزيع	-	-	1.00	18.190	8.00
شبكة النقل	0.45	1.14	3.09	19.668	43.60
المناطق الصناعية	-	-	0.70	1.968	1.90
السكن	0.34	1.52	8.30	53.729	86.45
التربية و التكوين	0.81	3.31	9.95	36.633	45.00
الصحة و الحماية الاجتماعية	-	1.69	1.905	9.142	40.97
الهياكل الإدارية الأساسية	-	0.85	1.399	7.198	10.14
المخططات البلدية للتنمية	-	0.6	-	27.232	-
برامج خاصة	-	-	-	11.3650	-
استثمارات أخرى	0.09	0.257	10.32	21.55	60.20

المصدر: أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 09.

هذه البرامج على ضخامتها استطاعت أن تحقق بعض النتائج الإيجابية نسبيا المتمثلة في التكفل بالاحتياجات الأساسية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي واستقرار السكان وإيجاد قاعدة مادية واسعة من الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية خاصة خلال فترة (1967-1984م)، غير أنه واجهتها العديد

من الصعوبات وصاحبتها الكثير من السلبيات أثناء تنفيذها لم تستطع معها تحقيق ما كان مأمولاً منها على أكمل وجه تمثلت في :

- ✓ المركزية الشديدة في اتخاذ القرار وتسيير البرامج.
- ✓ نقص وغياب المؤشرات الكافية لتحديد وترتيب أولويات الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.
- ✓ تهميش المشاركة الشعبية والقطاع الخاص مما أدى إلى نقص الكفاءة والفعالية وغياب التنافسية.
- ✓ ضعف وانعدام التنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين في إعداد وتحديد وبناء وتنفيذ ومتابعة البرامج وسيطرة النظرة القطاعية المفرطة مما أدى إلى التناقض والتكرار في العمل وتداخل الصلاحيات.

II-2- مرحلة اقتصاد السوق[1] (ما بعد 1990م)

مع مطلع الثمانينات انتهجت الجزائر تحول نحو اقتصاد السوق و التي عُرفت بفترة التحوّلات، حيث دخلت الجزائر مرحة جديدة باشرت خلالها جملة من الإصلاحات الهيكليةمنها الاقتصادية والإدارية تمثّلت في:

- ✓ إعادة الهيكلية العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية1982م.
- ✓ إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية 1984م.
- ✓ إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية 1986م.
- ✓ صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1989م.

[1]- أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 10.

و مع صدور دستور 1989 الذي فتح الباب أمام المبادرات الخاصة و بداية تحول على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية، و كانت الإستراتجية الاقتصادية الجديدة ترمي إلى[1]:

أ-تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية و بذلك رفع النمّ و للناتج الداخلي الخام.

ب- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق و تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ت- في مجال التنمية المحلية ركّزت على:

- توفير السكن.
- المحافظة على القدرة الشرائية لذوي الفئة الضعيفة.
- الاهتمام بالمخططات البلدية للتنميةو برامجها إذ أنهّا تُعتبر الخلية الأولى والأساسية للقيام بالتنمية الاقتصادية المحلية.
- توفير نفقات المنشآت الثقافية.
- إعطاء الاهتمام بقطاعي التربية و التكوين.

II-3- البرامج التنموية المدعمة للتنمية الاقتصادية المحلية

لتحقيق الأمن،العدالة و الحماية من الأخطار الخارجية يجب على السلطات العمومية أن تلتزم بتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية كشقّ الطرق، ضمان المواصلات، توفير الكهرباء و المياه و أنظمة الري و الصرف الصحي، كما يجب عليها ضمان التعليم و الرعاية الصحية للأفراد و في إطار هذا التصور انطلقت السلطات العمومية في الجزائر بدءً من سنة 2000م بسلسلة من الاستثمارات العمومية و قد كان الهدف منها

[1]- أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 10.

تدعيم و تحسين الخدمات الأساسية مقدّمة للأفراد المجتمع مثل التعليم والرعاية الصحية اللائقة و إنجاز الطرقات... و غيرها من الاحتياجات لضرورية لتحسين معيشة الأفراد، وتمّ إطلاق هذه الاستثمارات على شكل مخططات تنموية متالية و متكاملة، حيث تتمثل في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بفترة (2001-2004م) و البرنامج التكميلي لدعم النمو الخاص بالفترة (2005-2009) إضافة إلى برنامج الخماسي الخاص بالفترة (2010-2014م).

II-1-3- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي[1] (2001-2004م)

يبلغ حجمه الاستثماري بـ 525.5 مليار دينار جزائري وتمّ الإعلان رسمياً عن هذا البرنامج يوم 26 أفريل 2001، حيث هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية لفترة 2001-2004م في الميزانية الأولية تجاوزت 07 مليار دولار، يستهدف هذا البرنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتدعيم الخدمات العمومية في مجالات الري، النقل، البنية التحتية، تحسين الإطار المعيشي لحياة السكان و التنمية المحلية، تطوير الموارد البشرية و التخفيف من حدّة البطالة.

استهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي قطاع التنمية المحلية، حيث خُصّصت لها 113 مليار دينار جزائري و ذلك استجابةً لمتطلباتها وتلبية حاجيات المواطنين و التحسين النوعي للخدمات المقدّمة يتضمّن البرنامج أيضاً مخططات لتنمية البلديات "PCD" التي تستهدف في أغلبها تشجيع الأنشطة التنموية و توزيع تجهيزات و معدلات الإنتاج بشكل يسمح بخلق التوازن الإقليمي و يحفز المبادرات المحلية، كما استهدف هذا البرنامج قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية حيث خُصّصت لها مبلغ قدره 210.5 مليار دينار جزائري، كما استفادت

[1]- بشوش حميد، **المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص 46.

قطاعات الصناعة والفلاحة، الصيد البحري و التشغيل من مبلغ قدره 65.4مليار دينار جزائري، والمبلغ الباقي خ ُصّص لدعم الإصلاحات بحوالي 45 مليار دينار جزائري[1].

II-3-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي[2] (2005-2009م)

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحت السلطات العمومية يوم 2005/04/07م المتعلّق بالفترة 2005-2009، في إطار مواصلة البرامج الكبيرة في الإنفاق العمومي التي بدأت في برنامج الإنعاش الاقتصادي الخاص بفترة 2001-2004م و ذلك بعد ملاحظة بعض النتائج الإيجابية خلال هذه الفترة رغم محدودية المبالغ المخصصة وقد تمّ تخصيص مبالغ معتبرة للبرنامج التكميلي وعم النمو قُدّرت بحوالي 114 مليار دولار، و في قطاع التنمية المحلية حيث خصص له مبلغ بحوالي 1908.5 مليار دينار جزائريما يمُثل نسبة 45.5% من إجمالي البرنامج التكميلي، كما استهدف هذا البرنامج قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية حيثخ ُصّصت لها مبلغ قدره 8400 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 38.52 % من إجمالي البرنامج، كما استفادت قطاعات للصناعة والفلاحة، الصيد البحري و التشغيل من مبلغ قدره 3500 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 16.05% من إجمالي البرنامج.

هذا البرنامج ركّز على تحفيز الاستثمار بتسهيلس ُبل الكفيل لذلك التوجه نحو سياسة ترقية الشراكة و الخوصصة و تعزيز ضبط ومراقبة الدولة لمحاربة الغش و المنافسة غير المشروعة.

[1]- أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2]- بشوش حميد، **المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 61.

II-3-3- البرنامج الخماسي (2010-2014م)

يبلغ حجمه الاستثماري بـ 21.214 مليار دينار جزائريما يُعادل 286 مليار دولار، ويُعتبر هذا البرنامج أكبر مخطط تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وهو برنامج للاستثمارات العمومية خاص بفترة 2010-1014م تمّت دراسته و الموافقة عليه يوم 2010/05/24م بعد اجتماع مجلس الوزراء، ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية التي انطلقت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لفترة 2001-2004م ثمّ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لفترة 2005-2009م.

و يهدف هذا البرنامج عمومًا إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

الهدف الأول: استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في قطاعات السكة و الطرق و المياه، وقد خُصص لذلك 9700مليار دينار جزائري ما يُعادل 130 مليار دولار.

الهدف الثاني:إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري أي بحوالي 156 مليار دولار.

وخُصص من المبلغ الإجمالي لقطاع التنمية المحلية مبلغ قدره 9903مليار دينار جزائري ما يمُثّل نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج[1].

[1]- بشوش حميد، **المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 61.

خلاصة الفصل

بالرغم من الاستثمارات الضخمة التي سخرتها الدولة في مسيرتها التنموية في إطار برامج ومخططات منذ 1967م والتي كان من وراءها نجاحات و إخفاقات في تحقيق التنمية المحلية، و لكن هذه الأخيرة لتحقيق أهدافها يتطلب إلى جانب ذلك إدارة كفؤة و فعالة وجهاز فني مؤهل ومدرب ومساندة حكومية و شعبية مخلصة و واعية.

كما أنّ تحقيق الأهداف الإستراتيجية للخطط و البرامج يجب إعدادها محليا و ذلك وفق احتياجات الضرورية للمنطقة المحلية التي تعبر عن طموحات السكان و تطلعاتهم المستقبلية و إيجاد جدب الاستثمار المحلي بما في ذلك خلق مزايا تنافسية،كما أنّ الجهود الحكومية لوحدها غير قادرة على تحقيق أهداف التنمية الشاملة و المتوازنة ما لم تكن مدعومة بالمبادرات الخاصة و المشاركة الشعبية.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية

تمهيد

بعد ما استعرضنا في الفصلين الأول والثاني الأسس النظرية للتنمية الاقتصادية المحلية و تجربتها في الجزائر سنتطرق في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي للموضوع من خلال دراسة قياسية، و فيه يتم تطبيق التحليل العاملي كأسلوب كمي على مؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية (ولاية سعيدة)، بهدف تصنيف بلديات الولاية إلى جانب قياس مدى نجاح الاعتمادات المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية لبلديات ولاية سعيدة و ذلك باستخدام نموذج انحدار متعدد بمعطيات بانل، و قد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

I-التعريف بالعينة و الأدوات الداخلة بالدراسة.

II- تطبيق أسلوب التحليل العاملي على مؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية.

III- قياس مدى نجاح الاعتمادات المالية على مؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية لولاية سعيدة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد بمعطيات بانل.

I- التعريف بالعيّنة و الأدوات الداخلة بالدراسة

I-1التعريف بالعيّنة الداخلة بالدراسة

تقع ولاية سعيدة في الشمال الغربي للجزائر، يحدّها شمالاً ولاية معسكر غرباً ولاية سيدي بلعباس و ولاية تيارت شرقاً ومن الجنوب ولايتي البيض و النعامة، حيث تعتبر حلقة وصل بين ولايات الشمال و الجنوب، لذا فهي أحد المراكز الإستراتيجية ضدّ زحف الرمال، كما أنّها تمتلك شبكة مواصلات مهمّة مع الولايات الأخرى (طريق وطني رقم 06، و رقم 92 و رقم 94)بالإضافة إلى شبكة السكك الحديدية ابتداءً من المحمدية مروراً بولاية سعيدة إلى ولاية بشار، كما أنّها بوابة للوصول إلى ميناء وهران و مستغانم، بني صاف و الغزوات، للولاية مناخ قاري لذا تعتبر منطقة شبه جافة شتاءً و حارة صيفاً.

الجدول رقم (3–1): بطاقة تعريفية لولاية سعيدة

المساحة	6613 كلم^2
عدد السكان (نهاية 2014)	370439
معدّل النمو السنوي لمتوسط السكان	1.6
الكثافة السكانية في كم^2	56.01
الولايات المجاورة	معسكر، سيدي بلعباس، تيارت، البيض
عدد الدوائر	06
عدد البلديات	16

المصدر: التقرير الإحصائي لولاية سعيدة 2014م وزارة المالية (مديرية البرمجة و متابعة الميزانية)

و يعتبرها المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية (SRAT)[1] مركز وسطي لالتقاء ولايات الغرب. وتمتلك مساحة من الغابات مهمّ ة مع ولايات سيدي بلعباس و ولايات تلمسان، و تغطي مساحات الغابات للولاية حوالي 156401هكتار و منطقة رعوية تقدّ ر بـ 120000 هكتار منها 29000 هكتار مساحات مائية.

العينة المطبق عليها الدراسة هي جميع بلديات ولاية سعيدة و عددها (16) بلدية،و بـ 52 مؤشر تنموي لهذه البلديات. وتمثّل خصائص عمرانية اقتصادية و ديمغرافية و بنية تحتية و مرافق عامة من شأنها المساعدة بالقيام بتنمية اقتصادية محلية.

الشكل رقم (3–1): خريطة ولاية سعيدة

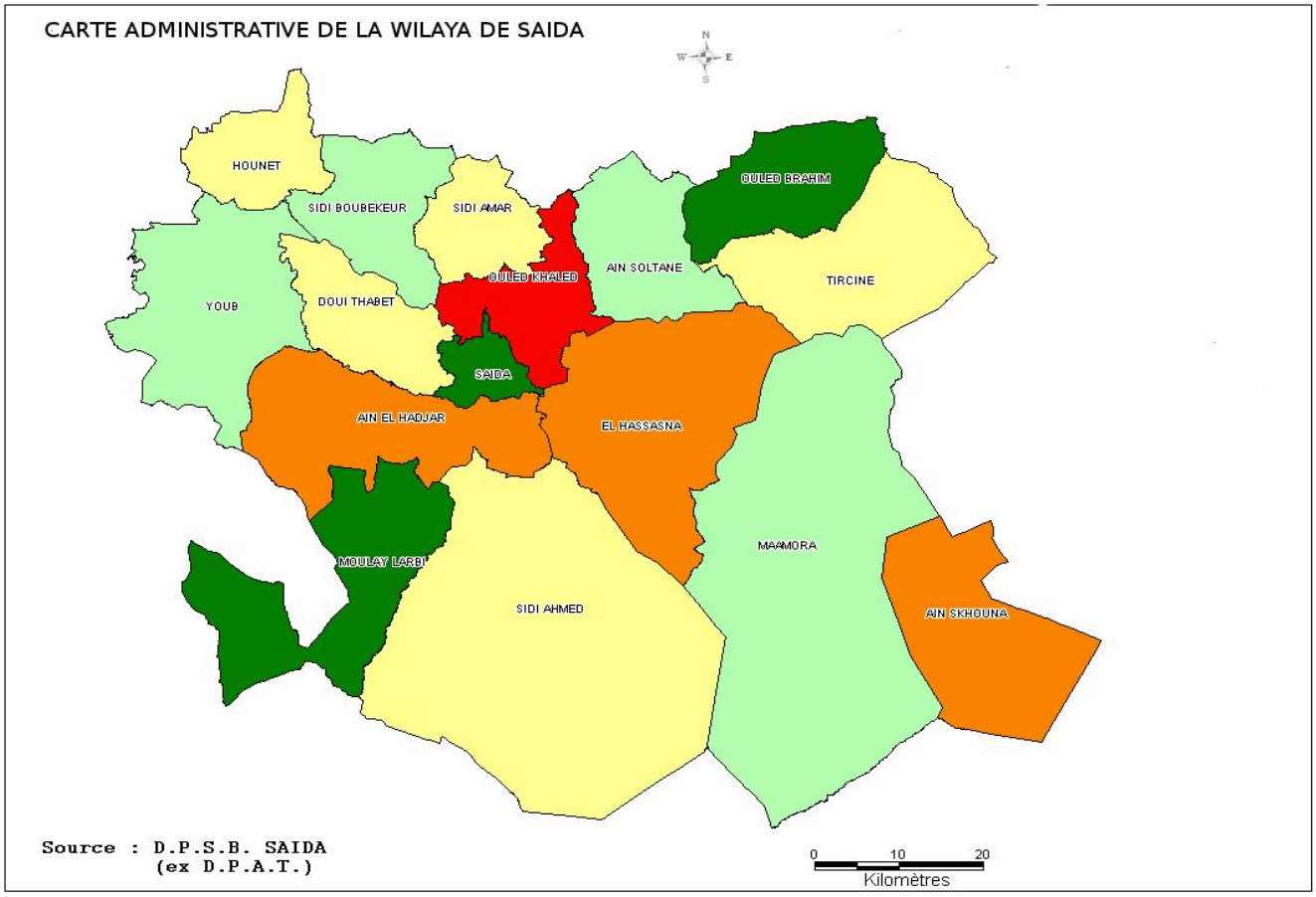

المصدر: التقرير الإحصائي لولاية سعيدة 2014م وزارة المالية (مديرية البرمجة و متابعة الميزانية)

[1] -SRAT : Schéma Régionaux Déménagement de Territoire

I-2- الأدوات الداخلة بالدراسة

I-2-1- تقديم عام حول أسلوب التحليل العاملي

التحليل العاملي أسلوب إحصائي يستخدم في تناول بيانات متعددة ارتبطت فيما بينها بدرجات مختلفة من الارتباط لتلخص في صورة تصنيفات مستقلة قائمة على أسس نوعية التصنيف. ويتولى الباحث فحص هذه الأسس التصنيفية و استكشاف ما بينها من خصائص مشتركة وفقا للإطار النظري و المنطق العلمي فالتحليل العاملي هو أحد الأساليب الإحصائية التي تستخدم في دراسة الظواهر بقصد إرجاعها إلى أهم العوامل التي تؤثر فيها، فالغرض الأساسي للتحليل العاملي هو دراسة علاقات بين عدد من المتغيرات المشاهدة $X_1,X_2,\ldots X_P$ بدلالة مجموعة من العناصر الفرضية غير المشاهدة $F_1,F_2,\ldots F_M$ تسمى عوامل مشتركة "Common Factor". فالفكرة الأساسية للتحليل العاملي هي فرضية العوامل التي تؤثر في الظاهرة حيث أن العامل مكون من مجموعة من المتغيرات المشاهدة.

I-2-1-1- استخدام النموذج العاملي في عملية تصنيف المناطق

استخدمت أساليب متعدّدة و مختلفة في عملية تصنيف الدول أو المناطق في مختلف دول العالم، ممّا أدّى إلى تطوّرها وزيادةً في كفاءة استخدماها و هناك مجموعتين رئيسيتين في عملية تصنيف المدن[1].

أ- طرق التصنيف التقليدية

و هي الطرق التي تعتمد في تصنيف المدن على حساب متغير واحد الحجم و الوظيفة أو العمر وقد ظهرت قبل عام 1903م، و عادةً ما كانت تصنّف المدن بطريقة عشوائية وغير دقيقة من أهمّ هذه التصنيفات

[1]- أحمد جار الله جار الله **تصنيف كمي لأهمّ المدن السعودية**، على الموقع التالي:
http:// www. Araburban. Net/news/ 784.htm. أطّلع عليه يوم 2015/03/12م

ما قام به "Tower, 1950" و تصنيف "أورسو" "Aurossen, 1921" و "ألكسندر" " Alexender, 1954".

ب- طرق التصنيف الحديثة

يُدعى كذلك بطرق التصنيف الكمّي، حيث يتمّ إدخال عدد كبير من المتغيرّات للمناطق و المدن وخصائصها، وقد نالت اهتمام كبير من طرف الجغرافيين منذ بداية الخمسينات عند دخول الحاسب الآلي و من الأمثلة التصنيف الذي قام به "كينغ" للمدن الكندية "King, 1966" و تصنيف المدن الأمريكية من طرف "Pidot et Sommer" و قد لُوحظ أنّ جميع هذه الدراسات الحديثة استخدمت أسلوب التحليل العاملي في عملية التصنيف.

و ما يُمعرّف كذلك أسلوب التحليل العاملي على أنّه: «الأسلوب الذي يُستخدم في الكشف عن العوامل المشتركة التي تؤثر في أيّ عدد من الظاهر المختلفة» قد زاد الاهتمام بهذا الأسلوب من قِبل الجغرافيين خلال فترة ما بين (1954م-1965م)، تهدف طرق التحليل العاملي إلى إيجاد مجموعة من العوامل "Factors" التي تكون مسؤولة عن توليد الاختلافات "Variasion" في مجموعة مكوّنة من عدد كبير من المتغيرّات الاستجابة "Responce Variables"، حيث يُمكن التعبير عن المتغيرّات المشاهدة كدالة في عدد من العوامل المستترة "Factors" غالبًا ما يعبرّ عن متغيرات الاستجابة كتركيب خطّي " Linear Compounds" من العوامل المستترة، حيث تكون العلاقة بين المتغيرات داخل العامل الواحد أقوى من العلاقة للمتغيرّات الأخرى[1].

[1]- رزين عكاشة، **محاولة استخدام أسلوب التحليل العاملي في التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص 86.

أمّا بالنسبة للعلاقة الرياضية بين المتغيرات في نموذج التحليل العاملي فيُمكن صياغتها كما يلي: حيث أنّنا لو فرضنا أنّ هناك ظاهرة ما يؤثّر بها "P" المتغيرات فإنّ كل متغير يُمكن التعبير عنه بدلالة العوامل الفرضية المستخلصة أي أنّ [1]:

$$X_j = a_{j1}F_1 + a_{j2}F_2 + \ldots\ldots a_{jk}F_k + U_j$$

حيث أنّ :

J= 1, 2, ……,P

P: عدد المتغيرات.

K: عدد العوامل حيث أنّ P > K.

$a_{j1}, a_{j2}, \ldots, a_{jk}$: هي معملات المتغير J من العوامل المستخلصة و التي عددها K فالعامل a_{j1} مثلاً يعني مقدار إسهام العامل الأول F_1 في تكوين تباين المتغير والذي يُطلق على المعاملات تشبّعات العوامل " Factor Loading".

$F_1, F_2, \ldots, F_k$: هي العوامل المستخلصة من حل نموذج التحليل العاملي و يتكوّن كل عامل من مجموعة من المعاملات تمثّل تشبّع المتغيرات من ذلك العامل يكون عدد هذه العوامل أقلّ عادةً من عدد المتغيرات.

U_j: هو العامل الممثل لخصوصية المتغير في تكوين الظاهرة، أي ذلك المقدار من التباين الذي لا يُفسّره أي عامل من العوامل المشتركة الأخرى، و إنّما يرتبط بسلوك مستقل لذلك المتغير .

[1] – رزين عكاشة، **محاولة استخدام أسلوب التحليل العاملي في التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص 87.

الجدول رقم (3-2): مصفوفة نموذج التحليل العاملي

$$\begin{pmatrix} X_1 \\ X_2 \\ . \\ . \\ . \\ X \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_{11} & a_{12} & \dots & a_{1k} \\ a_{21} & a_{22} & \dots & a_{2k} \\ . & . & \dots & . \\ . & . & \dots & . \\ . & . & \dots & . \\ a & a & & a \end{pmatrix} * \begin{pmatrix} F_1 \\ F_2 \\ . \\ . \\ . \\ F \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} U_1 \\ U_2 \\ . \\ . \\ . \\ U \end{pmatrix}$$

المصدر: محمد محسن سيد، **أسلوب التحليل العاملي في التخطيط و التنمية، 2007، ص05.**

http://www.araburban.news/887/html أطلع عليه يوم (2015/04/22)

$$X_1 = a_{11}F_1 + a_{12}F_2 + \dots\dots + U_1$$

$$X_2 = a_{21}F_1 + a_{22}F_2 + \dots\dots + U_2$$

$$X_p = a_{p1}F_1 + a_{p2}F_2 + \dots\dots + U_p$$

تمثّل قيم أعمدة المصفوفة (A) مكونات كل عامل (تشبعات المتغيرات من ذلك العامل) بحيث يصبح بالإمكان تسمية كلّ عامل من العوامل المستخلصة على ضوء قيم المعاملات a_{ij}، فالعامل الأول ترتبط تسميته أو تفسيره بقيم a_{11}, a_{21}, a_{p1} و هكذا بالنسبة للعوامل الأخرى[1].

[1]- محمد محسن سيد، **أسلوب التحليل العاملي في التخطيط و التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص 05.

I-2-1-2- شروط استخدام نموذج التحليل العاملي

بما أنّ أسلوب التحليل العاملي يقوم على دراسة الارتباط بين المتغيرّات، و يجيب على الأسئلة التالية:

- ✓ كم عدد العوامل المختلفة التي تكون في حاجة إليها لتفسير نموذج العلاقات بين المتغيرات عن الظاهرة المدروسة؟.
- ✓ ما هي طبيعة بهذه العوامل؟ و كيف نفسّر العوامل المشتقة؟.

و لكي يعمل النموذج بصورة دقيقة و موضوعية يقسنى لنا الحصول على إجابات للأسئلة السابقة هناك شروط[1] يجب توفرها في مصفوفة معاملات الارتباط و هي عبارة عن مجموعة من الاختبارات:

أ-ينبغي أن تكون القيمة المطلقة لمحدّد مصفوفة معاملات الارتباط لا تساوي الصفر أسي أنّ: $|R| \neq 0$ (Déterminant).

ب- ينبغي أن تكون درجة تجانس العيّنة والتي يمُكن تقديرها باختبار (KMO)[2] كافيةأي تكون محصورة بين (0.3-0.7).

ت-ينبغي أن تكون مصفوفة معاملي الارتباط مختلفة عن مصفوفة الوحدة أي أن يكون اختبار "Bartlett's"دالاً بمعنى أنّ معاملات الارتباط بين أزواج المتغيرات لا تساوي الصفر، أي يكون أقل أو يساوي 0.05، وقد اعتمد "Bartlett's" في اختبلر هذا على مفهوم مربّع كاي "X^2" من خلال العلاقة التالية:

$$X^2 = -\left\{(-1) - \left[\frac{2k+5}{6}\right]\right\} \ln |R|$$

بدرجة حرية: $DF = \frac{k(k-1)}{2}$

[1]- رزين عكاشة، **محاولة استخدام أسلوب التحليل العاملي في التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[2] -KMO :(Kaiser-Mayer-OLKIN)

X^2 : كاي تربيع، n : حجم العينة، kعدد المتغيرّ ات

lin : اللوغاريتم الطبيعي، $|R|$ محدّ د مصفوفة معاملات الارتباط

و من أهم مخرجات التحليل العاملي و التي من شأنها تفسير المعلومات عن الظاهرة المدروسة كمايلي:

- **الاشتراكات Communalities**

و هي عبارة عن مجموع إسهام المتغيرات في العوامل المشتقة، وتعرف رياضياً بأنهّا مجموع مربعات تشبعات المتغيرات بالعامل المشتق.

- **متشبعات العامل Factor Loading**

هي القيم التي تمثل مقادير الارتباطات بين المتغيرات الأصليةو العوامل المشتقة، و هي بهذا تمثل الأسس التي تحدد تبعية المتغير للعوامل المشتقة.

- **قيم الجدور الكامنة Eigenvalues**

فهي قيم مربعات تشبعات كل متغير على كل عامل على حدة،و أن يكون التباين المفسر بالعامل لا يقل عن 10%.

- **درجات العامل**

هي درجات معيارية تقيس مدى ارتباط الحالات المدروسة بالعوامل التابعة لها[1].

[1]- رزين عكاشة، **محاولة استخدام أسلوب التحليل العاملي في التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص 90.

I-2-1-3- طريقة العوامل الرئيسية لحل نموذج التحليل العاملي

لحل نموذج التحليل العاملي يجبأو لا تكوين مصفوفة الارتباط و توفير كل شروطها (معامل الارتباط، واختبار تجانس العينة) ومن مصفوفة الارتباط يتم حساب العوامل "Factors" وهناك أكثر من طريقة لاستخلاص هذه العوامل و الطريقة الأكثر استعمالاً هي طريقة العوامل الرئيسية.

تمّ إنشاء هذه الطريقة من طرف "هوتلنج، Hottelling" عام 1933م، وتعتبر من أكثر طرق التحليل العاملي دقة و شيوعا في الاستخدام و أكثر ما يميّز هذه الطريقة هو أنّ كل عامل يستخلص أقصى تباين ممكن ويؤدي إلى أقل قدر من البواقي كما أنّ المصفوفة الارتباطية تختزل إلى أقل عدد من العامل المتعامدة[1].

إنّ طريقة المكونات الرئيسية Principal Components Method هي واحدة من أهم طرق التحليل العاملي وتأتي في مقدمة الطرق المستعملة في حل نموذج التحليل العاملي و يأتي مفهوم المكون الأساسي أو العامل كما يلي[2]:

أ-إنّ المكون الأساسي أو العامل هو عبارة عن تركيب خطي من متغيرات الاستجابة باعتبار أنّ لدينا P من متغيرات الاستجابةفإنّالمكون الأساسي الأوّل يعبر عنه كمايلي:

$$Z_1 = a_{11}X_1 + a_{21}X_2 + \dots\dots + a_{p1}X_p$$

حيث أنّ a_{ij} تمثل تشبعات Loading متغيرات الاستجابة بالعامل الأول، أما المكون الأسي الثاني فيّ عبر عنه كما يلي:

$$Z_2 = a_{12}X_1 + a_{22}X_2 + \dots\dots + a_{p2}X_p$$

[1]- أحمد محمد عبد الخالق، **الأبعاد الأساسية للشخصية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1994م، ص103.

[2]- سعد زغلول بشير، دليلك إلى البرنامج الإحصائي spss، المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية، العراق، 2003، ص170.

ب–إنّ المكون الأول له أعظم تباين variance يفسر أكبر نسبة من هيكل التباينات لمتغيرات الاستجابة يليه المكون الأساسي الثاني و هكذا إلى آخر المكونات الأساسية.

ث– بعد استخلاص العوامل الأساسية المفسرة للظاهرة يمكن استعمال عملية تدوير المحاور لتحسين الحل الأولي،و تكمن أهمية التدوير في ما يلي:

- ✓ يسمح لنا تدوير المحاور بالابتعاد عن العشوائية في تحديد العوامل.
- ✓ يساهم في إعادة توزيع التباين بين العوامل.
- ✓ تساعد عملية التدوير على التفسير المنطقي للعوامل.
- ✓ الحصول على عوامل جديدة تكون ارتباطاتها مع المتغيرات الأصلية موزعة بطريقة يسهل تفسيرها.
- ✓ تتيح لنا عملية التدوير تجميع المتغيرات المتشابهة في عامل واحد.
- ✓ تغير وضع المتغيرات كخروج تشبعاتها من عامل و دخولها في عامل آخر أو العكس أو تتغير بعض التشبعات للمتغيرات السالبة لموجبة أو العكس.

و تجدر الإشارة إلى أنّ عملية التدوير تتم بعدة أساليب من بينها الأسلوب الشائع الاستعمال و هو أسلوب فارمكس varimax للتدوير، و يتم تدوير المحاور مع الاحتفاظ بالتعامد بينهما حيث يمتاز هذا النوع بالاستقلالية أي أنّ الارتباط بين المحاور يساوي الصفر بالإضافة إلى بساطة و سهولة العمليات و التمثيل البياني لهذه الطريقة، وهذا الأسلوب هو أكثر الطرق استخداماً التي قدمها العالم Kaiser عام 1958. كما هناك عدة أساليب للتدوير منها التدوير المائل Optique Rotation عكس التدوير المتعامد فإنّه في هذه الطريقة تدار المحاور دون الاحتفاظ بالتعامد[1].

[1]– بلبخاري سامي، **استخدام التحليل العاملي للمتغيرات في تحليل استبيانات التسويق**، مذكرة لنيل شهادة ماجستر، جامعة باتنة، 2008–2009، ص58.

الشكل رقم (3-2) عملية تدوير المحاور

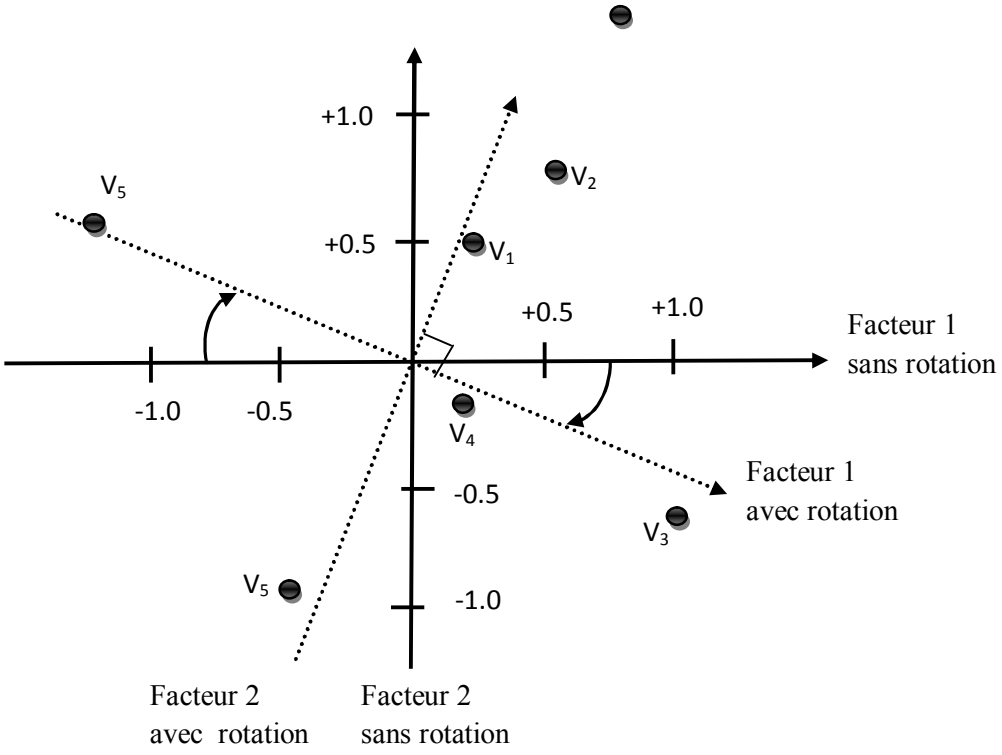

Source : http:// pages. Usherbrooke. Ca/spss/pages/analyses-d-interdependance/ analyse-en-composantes-principales. Php (21/04/2015)

I-2-2- تقديم عام حول معطيات بانل Panel Data

سنتناول في هذا المبحث الإطار القياسي المتبع في التحليل و الذي يشتمل على تعريف معطيات بانل و النماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها و اختبارات التحديد و يقسم هذا المبحث إلى ثلاثة أجزاء.

I-2-2-1- تعريف وأهمية معطيات بانل

تعرّف قاعدة بيانات بانل لمقطع عرضي وسلاسل زمنية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة. المقصود ببيانات بانل هي المشاهدات المقطعية، مثل الدول أو الأسر أو السلع... ، المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية. وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات بانل، كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة[1]. وقد اكتسبت معطيات بانل في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيرا خصوصاً في الدراسات الاقتصادية، نظرا لأنهّتأخذ في الاعتبار أثر تغير الّزمن و أثر تغيرّ الاختلاف بين الوحدات المقطعية، على حد سواء، الكامن في بيانات عينة الدراسةيتفوّق تحليل بانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها.

[1]- جبوري محمد، **تأثير أنظمة الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بانل**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان،2012-2013، ص326.

I-2-2-2- النماذج الأساسية لتحليل معطيات بانل

وللتوصل لاستخدام معطيات بانل محل الدراسة لابد من إجراء اختبارات ومن أهمها نجد اختبار Breucsh و Pagan (1980) الذي مفاده معرفة إذا كانت التأثيرات الثابتة ذات طبيعة عشوائية أم لا وإذا أظهرأنّ هناك تأثير عشوائي و معنوية إحصائية وعليه يمكن استخدام نماذج بانل.

يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار معطيات بانل كما قدمها W. Green (1993) على الشكل التالي: $Y_{it} = \alpha_i + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$

حيث أنّ : $i = 1,2, \ldots, N$ يرتعّ عن وحدات المفردة و $t = 1,2 \ldots, T$ يعبرّ عن فترات الزمن

Y_{it} : المتغير التابع "متغير الاستجابة" في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t.

ε_{it} : الخطأ العشوائي للنموذج، متغير مرتبط بالمشاهدة i والفترة الزمنية t.

X_{it}: قيمة المتغير المفسر للمشاهدة i في الفترة الزمنية t.

α_i: تمثل الأثر الفردي Effet individuel والذي يكون ثابتا عبر الزمن t و خاص بكل وحدة مقطعية i.

إنّ النموذج يتفرع إلى أشهر نموذجين أساسيين هما[1]:

[1]- جبوري محمد، **تأثير أنظمة الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بانل، مرجع سبق ذكره، ص 327**

أ- نموذج التأثيرات الثابتة[1] "Modèle à effets fixes"

يفترض نموذج التأثيرات الثابتةأنّ العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات التفسيرية متطابقة بالنسبة لجميع المفردات، فعند تقدير معطيات بانل، فإنّ واحدة من الطرق تقوم على افتراض ثبات التأثير للمتغيرات الموضحة على المتغير التابع لكل وحدة ضمن المقطع العرضي. و لكن في واقع الأمر فإن معلمات (سواء معلمات الميل أو الحد الثابت) عادة ما تتغير من وحدة إلى أخرى ضمن المقطع العرضيعبر سنة البحث، الاختلاف في الحد الثابتربعبر سنة و أخرى، يمكن أن يعزى إلى اختلاف النمطو السلوكي لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (الداخلي) من وحدة إلى أخرى داخل المقطع العرضي. ويمكن الأخذ بعين الاعتبار تغير الميل والمقطع من وحدة إلى أخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن العينة المدروسة وذلك باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة، حيث سيتم افتراض أن المعلمات تتغير بأسلوب ثابت وعلى هذا الأساس تمت تسميتها بنماذج التأثيرات الثابتة "Modèle à effets fixes".

و يكتب النموذج بالصيغة الآتية: $Y_{it} = \alpha_{0i} + \sum_{j=1}^{k} \beta j \, x_{jit} + e_{it}$

حيث أنّ : $t = 1,2, \ldots, T$ ، $i = 1,2, \ldots, N$ ، e_{it}: الأخطاء العشوائية المستقلة .

ت- نموذج التأثيرات العشوائية "Modèle à erreurs composées"

يقوم نموذج الآثار العشوائية على فرضية أن العلاقة بين متغيرات النموذج المستقلةو المتغير التابع عشوائية أي يتحول الأثر الفردي الثابت إلى متغير عشوائي[2]، وبمقارنته مع نموذج التأثيرات الثابتة، فإن نموذج الآثار الثابتة يفترض أن كل دولة أو كل سنة تأخذقاطعاً مختلفاً ، في حين أن نموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل دولة أو كل سنة تختلف فيحدّ ها العشوائي. وفي حالة وجود كلا من الآثار الزمنية والمقطعية في نموذج الآثار

[1]- زكريا يحيى الجمال، **اختيار النموذج في النماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، 2012م، العدد 21، ص 271.

[2] -Bourbonnais, R, Econometrie 8e edition, Dound, p343-359, paris, 2009

العشوائية، فيشار إليه كنموذج مكونات الخطأ "Modèle à erreurs composées" أو مكونات التباين نظراً لأنّ الآثار العشوائية يتم تضمينها داخل حد الخطأ العشوائي.

صيغة النموذج تعطى بالصيغة التالية[1]:

$$Y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

مع: $\varepsilon_{it} = \alpha_i + \mu_t + \mu_{it}$ ، $i = 1,2, \ldots, N$ و $t = 1,2 \ldots, T$

I-2-2-3- اختبارات التحديد

➢ **اختبار "Hausman(1978)":** يستخدم اختبار "Hausma (1978)"، في حالة الاختلاف الجوهري بين التأثيرات الثابتة والعشوائية وهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، فتستند فرضية العدم على وجود الارتباط وعندها تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متسقة ولكن مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة. بينما في ظل فرضية البديلة لوجود الارتباط، فإنّ مقدرة التأثيرات الثابتة هي فقط تكون متسقة وأكثر كفاءة.

يعطى اختبار "Hausman" بالصيغة التالية:

$$w = (\hat{b}_{lsdv} - \hat{\beta}_{MCG})' [\mathrm{var}(\hat{b}_{lsdv}) - (\hat{\beta}_{MCG})]^{-1} (\hat{b}_{lsdv} - \hat{\beta}_{MCG})$$

هذه الإحصائية تتبع توزيع مربع كاي (x^2) بدرجة حرية $k-1$ أي عدد المتغيرات المستقلة باستثناء الحد الثابت. وبمقارنة القيمة المحسوبة لـ w مع القيمة الجدولية، أو إذا كانت القيمة الإحصائية لهذا الاختبار عند مستوى معنوية 10% فإنّه إذا تم قبول فرضية العدم تكون الأفضلية لتأثيرات الثابتة وأما إذا رفضت بلت الفرضية البديلة فإن نموذج التأثيرات العشوائية يكون هو الأفضل.

[1]- جبوري محمد، **تأثير أنظمة الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بانل**، مرجع سبق ذكره، ص332.

➢ **اختبار إحصائية " Fisher"**: إنّ الفائدة من هذا الاختبار هو معرفة وجود تجانس أو عدم تجانس غير واضح (غير مخصص جيدا)، وبالتالي معرفة هل العناصر الفردية المكونة للعينة تحتوي على خصائص فردية، والتي من الممكن أن تخلق سلوكا مختلفا بالنسبة للعلاقة المدروسة. يرجع هذا الاختبار إلى الباحث "Hsiao" سنة 1986 حيث يبين من خلال هذا الاختبار تعريف الحالة المدروسة ونوع النموذج الخاص بالعينة[1].

في نموذج الأثار الفردية الثابتة α_i تسمح لنا بتوضيح الخصائص التي ينفرد بها كل عنصر من العينة، وبالتالي إذا كان الأفراد كلهم متجانسين فإنّ α_i تأخذ ثابة α ومن أجل ذلك لابدّ من تقدير $K + 1$ معلمة بدل $K + N$.

اختبار فيشر ينطلق من الفرضية الصفرية التي تفترض تجانس كامل ثم تنتقل إلى الفرضيات البديل الأقل فالأقل إلى أن نتوجه نحو عدم تجانس كلي[2].

[1]- مالكي عمر، **استخدام نماذج البانل لدراسة ضاهرة البطالة في دول المغرب العربي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، 2012 ، ص 195.

[2]- جبوري محمد، **تأثير أنظمة الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بانل**، مرجع سبق ذكره، ص332.

II-تطبيق نموذج التحليل العاملي على مؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية

II-1-المتغيرات الداخلة في تطبيق نموذج التحليل العاملي

حتى يمكن الخروج بخريطة تبرز لنا مناطق تركيز الأنشطة عبر البلدياتبراوإكذلك المناطق الأقل جذبا للأنشطةوالاستثماراتهذا ما يؤدي بصورة واضحة إلى اختلاف في توفير و تقديم الخدمات وتزايد التباين بين المناطق (البلديات) من خلال الطرح السابق يجب استخدام في هذا التحليل مؤشرات تنموية تمثل أحس تمثيل لخصائص كل منطقة (بلدية).

و يمكن تقسيم المعلومات الداخلة في الدراسة إلى:

- الخصائص الديمغرافية و تتمثل في عدد السكان...
- الخصائص الاقتصادية و تتمثل في العاملين بالصناعات، العاملين بالخدمات، العاملين بالصحة...
- الخصائص العمرانية وتندرج تحتها الخصائص الطبيعية وتتمثل في المساحات الإجمالية للبلديات و المساحات المستعملة للزراعة وللرعي، الغابات....
- خصائص البنية التحتية والمرافق العامة والخدمات الاجتماعية وتشمل الطرق والمواصلات وشبكات الماء و الكهرباءو الخدمات الاجتماعية مثل الخدمات الصحية و التعليمية...

الجدول رقم (3-3) المتغيرات الداخلة بالدراسة

المتغيرات			السكان	التشغيل			الفـــــــلاحـــــــــة						
				تشغيل الشباب في القطاعات			الأراضي والمساحات			الإنتاج الحيواني(عددالرؤوس)			
			نتائج النهائية للإحصاء السكاني	الصناعة	الخدمات	الإدارة	المساحة المستعملة للزراعة	المساحات للمرعى (هكتار)	مساحة مسقية (هكتار)	بـقـر	خـروف	مـاعـز	خيـول
الترمـــيز			v1	v2	v3	v4	v5	v6	v7	v8	v9	v10	v11
البلديات	سعيدة	c1	140 973	318	634	1 415	5 548	810	33	410	16 500	500	110
	ذوي ثابت	c2	5 626	21	41	94	21 605	845	716	530	29 560	2 360	113
	عين الحجر	c3	33 458	77	249	247	41 281	207	400	956	53 366	1 050	180
	أولاد خالد	c4	34 996	34	66	158	20 370	600	863	1 507	37 680	1 003	346
	مولاي العربي	c5	12 070	23	28	126	41 834	5 964	345	575	61 920	570	150
	يـــوب	c6	18 817	20	2	135	43 940	121	477	320	33 000	3 350	35
	هونت	c7	5 198	11	6	65	17 497	165	595	300	19 657	2 300	117
	سيدي اعمر	c8	9 820	19	29	100	16 400	80	555	1 737	24 250	495	40
	سيدي بوبكر	c9	20 642	42	9	281	24 308	130	888	1 460	23 335	5 385	139
	حساسنة	c10	14 327	31	8	192	57 710	11	65	1948	109504	2827	457
	معمورة	c11	7 508	1	6	106	121 527	48 431	54	816	76560	1586	307
	سيدي أحمد	c12	15 519	28	46	139	125 267	73 431	762	3 186	188 080	1 595	200
	عين السخونة	c13	7 776	0	0	139	40 207	26 230	33	395	60829	1150	213
	أولاد ابراهيم	c14	21 514	16	10	94	24 980	971	1548	620	31 100	1 720	50
	ترسين	c15	8 047	1	0	55	41 988	1 486	1087	665	44 018	2 150	133
	عين السلطان	c16	7 463	0	0	89	25 712	180	1121	555	33 400	1 450	139

تابع الجدول رقم (3-3)

الطاقـــــــــة		المیـــــــــــــاه					الإنتاج الفلاحي(QX)			
الغـــاز	الكهرباء	المیـــــاه			الماء الصالح للشرب					
عدد المشتركيـــن	عدد المشتركيـــن	الصرف الصحي ML	شبكة الإختياط من الماء الصالح للشربML	الإستهلاك M3/J	الكمية المعطاة (L/ J/ hab)	طاقة التخزين M3	عدد مخازن المياه	كرم	الأشجار المثمرة	سوق البستن (بطاطا،طماطم،بصل..)	حبوب
v23	**v22**	**v21**	**v20**	**v19**	**v18**	**v17**	**v16**	**v15**	**v14**	**v13**	**v12**
23 918	29 884	175226	522 315	27 000	203	56 800	18	0	1 060	0	24 541
403	1 052	13004	9 799	600	230	1 440	11	880	9 699	94 117	153 086
3 515	5 910	42046	90 672	4 012	160	4 065	13	1 250	3 581	83 650	154 450
3 286	6 264	39930	81 743	3 872	200	4 350	14	375	16 360	68 740	174 520
1 208	2 082	35119	79 222	900	160	1 600	7	250	846	116 700	81 687
2 234	3 975	57587	63 610	1 835	140	3 800	16	625	14 324	71 810	142 510
391	1 039	14586	23 792	432	150	1 000	4	0	5 634	69 883	84 906
788	1 870	18419	22 061	267	100	2 050	7	875	16 375	85 670	69 800
1 954	3 767	41643	47 914	2 228	132	5 050	11	750	15 555	54 100	40 800
1 766	2 735	22836	75 952	1 000	144	2 600	25	0	490	5 450	90 700
682	1 156	13635	42 863	800	250	2 100	10	0	680	2 800	183 782
917	2 548	26837	61 873	800	160	3 050	12	200	3 215	119 650	64 500
803	1 331	20053	22 828	1 100	250	2 000	12	0	0	0	0
2 396	4 318	54964	70 468	1 400	120	2 430	13	1 750	11 396	194 063	60 700
351	972	15668	32 777	350	161	1 100	13	0	4 290	137 275	49 149
510	1 285	24598	32 908	650	166	1 600	12	2 125	8 152	189862	71 520

تابع الجدول رقم (3-3)

التجارة			الصحة				التعليم						
							التعليم المتوسط					التعليم الإبتدائي	
عدد تجار نشاط الإنتاج الصناعي(شخص مادي)	عدد تجار التجزئة (مواد الغذائية)	عدد الإجمالي تجار التجزئة	عدد الصيدليات (أشخاص خاص وعام)	عدد قاعات الإسعافات الأولية	عدد المرضين	عدد الأطباء عمومي و خاص	معدل النجاح (شهادة التعليم المتوسط)	عدد الإجمالي للأساتذة	مجموع التلاميذ	طاقة الإستيعاب	عدد المتوسطات	عدد المدارس	عدد التلاميذ
v37	**v36**	**v35**	**v34**	**v33**	**v32**	**v31**	**v30**	**v29**	**v28**	**v27**	**v26**	**v25**	**v24**
1 529	1421	2 479	49	7	618	162	62,63	585	10218	13560	19	49	1822
31	15	96	3	3	9	4	31,51	20	354	360	1	9	102
122	217	292	6	4	33	30	52,22	139	2490	1320	5	16	318
119	199	222	6	7	15	11	67,73	133	2327	2720	4	21	407
72	58	176	4	3	13	10	30,38	58	1001	2200	2	8	180
58	103	149	7	4	32	14	62,29	79	1224	2000	3	16	285
28	35	56	1	2	6	4	54,17	21	323	360	1	5	56
45	59	131	2	4	13	5	52,24	44	603	1320	3	8	128
90	150	309	4	3	24	13	40,06	80	1433	1760	3	17	300
102	85	355	6	3	98	21	59,05	65	1025	1920	3	11	163
6	28	12	1	1	8	2	36,22	28	479	960	2	3	26
85	59	203	2	6	16	9	36,90	58	921	1440	3	9	168
6	30	25	2	1	36	7	38,95	41	646	960	2	5	88
276	86	258	5	6	64	14	51,53	97	1658	1920	4	12	219
197	15	110	1	4	9	2	22,48	24	431	360	1	7	67
100	19	130	0	5	13	3	64,71	20	329	360	1	10	97

تابع الجدول رقم (3-3)

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة		البيئة		الإدارة المحلية	الأشغال العمومية		النقل	البريد و المواصلات					
عدد المؤسسات الصغيرةPE	عدد المؤسسات المصغرةTPE	عدد أماكن مهيئة للبيئة	عدد أماكن تفريغ برية	عدد الموظفين الإجمالي	طرق ولائية (كلم)	طريق وطني (كلم)	عدد مركبات النقل	النقل المدرسي	عدد الشبابيك المتوفرة	عدد مكاتب البريد	عدد الخطوط الهاتفية الموصولة	عدد تجار نشاط (الخدمات(شخص مادي)	عدد تجار نشاط الإنتاج الصناعي(شخص معنوي)	عدد تجار نشاط (الخدمات(شخص معنوي)
v52	**v51**	**v50**	**v49**	**v48**	**v47**	**v46**	**v45**	**v44**	**v43**	**v42**	**v41**	**v38**	**v39**	**v40**
106	1 880	3	34	619	0	24,01	606	3	40	10	22035	2 662	154	142
0	15	1	1	79	45,4	15	18	4	2	2	165	80	0	2
15	150	3	2	100	61,7	25,54	44	4	7	3	2118	209	28	22
13	161	1	2	159	44,9	31	139	5	8	4	2270	288	21	14
0	22	1	2	58	18,5	25,6	32	5	3	2	504	146	0	0
2	69	2	2	118	46	50,92	43	6	7	4	2263	86	2	4
3	14	2	1	46	39,5	0	22	4	1	1	226	34	0	0
3	27	4	5	30	6	15	25	4	3	2	457	138	8	1
3	40	3	0	52	40,3	8	45	3	4	3	866	216	1	1
4	48	1	1	48	95,4	34	49	4	4	2	1468	257	5	1
2	14	1	1	38	30	28	13	6	3	2	309	12	1	1
2	22	0	1	83	61,2	33	32	1	3	2	1010	164	6	2
0	14	3	1	50	0	44,43	10	4	3	2	321	20	1	0
11	115	5	2	118	47	27,5	219	6	5	3	2820	374	14	6
1	14	1	1	42	50,1	4	53	4	1	1	112	218	4	2
2	12	3	1	75	29,9	35,93	32	5	1	1	128	189	2	0

المصدر: من تجميع الباحثين بالاعتماد على التقرير الإحصائي لولاية سعيدة 2014م وزارة المالية (مديرية البرمجة و متابعة الميزانية) وبرنامج "Microsoft Excel 2007 ".

II-2- شروط صحة نموذج التحليل العاملي

بعدترميز المتغيرّات الداخلة في الدراسة و تهيئة مصفوفة البيانات قمنا بإدخالها في برنامج " SPSS V.20" للقيام بعملية حول نموذج التحليل العاملي، و قبل ظهور النتائج قمنا بالاختبارات المشروطةفي صحّة استخدامالتحليل العاملي أيْ إخضاع مصفوفة الارتباط للاختبارات الثلاثة المشروطة و كانت كالتالي:

أ– بالنسبة لمعامل الارتباط "Determinant = 1,08E-036 " و عليه فهو يختلف عن الصفر أي تحقق الشرط الأول.

ب- درجة تجانس العينة و تقديرها باختبار Kaiser-Mayer-OLKIN : (KMO) تساوي 0.6 و تعتبر درجة كافية لأنّها تحقق الشرط، حيث أنّها محصورة بين (0.3-0.7).

ث–الاختبار الثالث هو أن تكون مصفوفة معاملات الارتباط مختلفة عن مصفوفة الوحدة، و هو ما يعبرّ عنه اختبار "Bartlett" و هو يساوي (0.000).

الجدول رقم (3–4):اختبار درجة تجانس العيّنة (KMO) و اختبار "Bartlett"

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		,631
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	3712,856
	df	120
	Sig.	,000

المصدر: ملحق مخرجات برنامج SPSS V.20

حسب الشروط الأساسية لاختبار مصفوفة الارتباط يمكننا الانتقال إلى المرحلة التالية ومتابعة حل النموذج و استقراء مخرجات برنامج SPSS V.20.

II-3- تحليل مخرجات التحليل العاملي باستخدام برنامج SPSS V.20

يعتبر برنامج SPSS V.20 من أهمّ البرامج الإحصائية المستعملة في تحليل قاعدة البيانات فهو يُوفر عدّة مزايا للباحث، حيث يمتاز بقدرته الكبيرة على تنفيذ عمليات إحصائية متنوعة وكثيرة. فهو البرنامج الأكثر استعمالاً في حل نموذج التحليل العاملي (طريقة المكونات الأساسية).

وهمن أهمّ مخرجات التحليل العاملي نجد جدول التباين المفسّر وجدول التوزيعات المعيارية للعوامل المشتقة، وأيضا قيم التشبع المتغيرات على هذه العوامل.

II-3-1- جدول التباين المفسر:

الجدول رقم (3–5): قيم و الجذور الكامنة و النسب المفسرة و التراكمية للعوامل المشتقة.

العوامل	بعد التدوير			قبل التدوير		
	التراكم	التفسير %	الجذور الكامنة	التراكم	التفسير %	الجذور الكامنة
العامل 01	**38,788**	**38,788**	**6,206**	**71,566**	**71,566**	**11,451**
العامل 02	**70,759**	**31,971**	**5,115**	**83,756**	**12,190**	**1,950**
العامل 03	**88,248**	**17,489**	**2,798**	**91,473**	**7,716**	**1,235**

المصدر: ملحق مخرجات برنامج SPSS V.20

بعد القيام بعملية تدوير المحور حيث أنّ الهدف من هذه العملية هو التأكّد من أنّ النتائج المحصل عليها بطريقة التحليل العاملي و المكونات الأساسية لاتغيّر فيما لو أعيد استخدام الأسلوب على نفس المتغيرات ضمن الظاهرة المعينة[1].

وتشير النتائج النهائية المستخلصة من مخرجات برنامج SPSS V.20 إلى هناك ثلاثة عوامل أساسية تتحكم في الظاهرة المدروسة (مؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية لبلديات ولاية سعيدة) وتفسر ما نسبته 88.248 % من إجمالي التباين، وهذا يعني أنّ أسلوب التحليل العاملي قام باختزال العلاقة بين المتغيرات لمى عوامل أساسية تتحكم في الظاهرة قيد الدراسة أي أنّ هناك ثلاثة عوامل تصنف من خلالها البلديات الداخلة في الدراسة مع خصائصها التنموية و التي عددها 52 متغير (مؤشر تنموي).

وحسب ترتيب العوامل المستخرجة من التحليل بعد عملية تدوير المحاور يعتبر العامل الأول هو أهم العوامل المشتقة من نسب التفسير حيث فسّر بعد عملة التدوير ما نسبته 38.75 % من المعلومات التي اشتملت عليها المتغيرات وفسّر العامل الثاني ما نسبته 31.97% العامل الثالث فسّر 17.48%.

[1]- محمد محسن سيد، **أسلوب التحليل العاملي في التخطيط و التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص 05.

II-3-2- تحليل العوامل المستخرجة من التحليل العاملي

الجدول رقم (3–6): توزيع الدرجات المعيارية للعوامل المشتقة

البلديات	قبل تدوير المحاور			بعد تدوير المحاور		
	العوامل			العوامل		
	1	2	3	1	2	3
سعيدة						
ذوي ثابت	0,887			0,589	0,797	
عين الحجر	0,964			0,515	0,76	
أولاد خالد	0,913				0,839	
مولاي العربي	0,977			0,758		
يـــوب	0,949			0,508	0,789	
هونت	0,954			0,695	0,709	
سيدي اعمر	0,949			0,818	0,554	
سيدي بوبكر	0,928			0,682		
حساسنة	0,774	0,581			0,623	0,678
معمورة	0,741	0,764			0,835	0,503
سيدي أحمد	0,781			0,506		0,819
عين السخونة		0,764				0,973
أولاد ابراهيم	0,86			0,943		
ترسين				0,919		
عين السلطان				0,958		

المصدر: ملحق مخرجات برنامج SPSS V.20

يتضح لنا من الجدول رقم (3-6) توزيع الدرجات المعيارية للعوامل المشتقة تصنيف البلديات حسب درجة العوامل وكما يلاحظ قيّم الاشتراكات لم تقّل عن 0.5 وهي النسبة الّتي يمكن الاعتماد عليها كما تشير الكثير من الدراسات[1] وهي كالآتي:

[1]- رزين عكاشة، **محاولة استخدام أسلوب التحليل العاملي في التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص111.

العامل الأول: يحتوي هذا العامل على 11 بلدية (ذوي ثابت، عين الحجر، مولاي العربي، يوب، هونت، سيدي أعمر، سيدي بوبكر، سيدي أحمد، أولاد ابراهيم، ترسين، عين السلطان) كما ظهر أعلى تركيز لبلدية عين السلطان.

العامل الثاني: ويضم هذا العامل 8 بلديات (ذوي ثابت، عين الحجر، أولاد خالد، يوب، هونت، سيدي أعمر،الحساسنة، معمورة) كما ظهر أكبر تركيز لبلدية أولاد خالد.

العامل الثالث:وقد ضّم 4 بلديات (الحساسنة، معمورة، سيدي أحمد، عين السخونة) كما ظهر أعلى تركيز لبلدية عين السخونة.

الجدول رقم (3-7):قيّم تشبع المتغيرات على العوامل المشتقة

المتغيرات	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث
v1	**0,02046**	**0,13273**	-0,07683
v5	**0,09153**	**0,76443**	**3,60097**
v6	-0,40237	-0,37623	**1,96061**
v9	**0,38539**	**0,18904**	**5,41494**
v12	**0,45843**	**6,9218**	-0,84604
v13	**6,91126**	-0,78608	-0,58654
v14	**0,22292**	**0,08787**	-0,49647
v20	**0,51415**	**0,57074**	**0,95456**
v21	**0,72583**	**0,09362**	**0,39594**

المصدر: ملحق مخرجات برنامج SPSS V.20

من جدول قيم تشبع المتغيرات نلاحظ المؤشرات التنمية التي التصقت بالعوامل و يمكن تصنيفها كما يلي:

الجدول رقم (3–8): تقسيم المؤشرات التنموية على العوامل المستخلصة

العامل الأول قد التصقت به 8مؤشرات تنموية	قيّم التشبعات	العامل الثاني قد التصقت به 7مؤشرات تنموية	قيّم التشبعات	العامل الثالث قد التصقت به 5مؤشرات تنموية	قيّم التشبعات
عدد السكان	**0,02**	عدد السكان	**0,13**	عدد السكان	-0,07
المساحات المستعملة للزراعة	**0,09**	المساحات المستعملة للزراعة	**0,76**	المساحات المستعملة للزراعة	**3,6**
المساحات المستعملة للرعي	-0,4	المساحات المستعملة للرعي	-0,37	المساحات المستعملة للرعي	**1,96**
الانتاج الحيواني (الخروف)	**0,38**	الانتاج الحيواني (الخروف)	**0,18**	الانتاج الحيواني (الخروف)	**5,41**
إنتاج الحبوب	**0,45**	إنتاج الحبوب	**6,92**	إنتاج الحبوب	-0,84
سوق البستنة (البطاطا،طماطم،ثوم،بصل)	**6,91**	سوق البستنة (البطاطا،طماطم،ثوم،بصل)	-0,78	سوق البستنة (البطاطا،طماطم،ثوم،بصل)	-0,58
الأشجار المثمرة	**0,22**	الأشجار المثمرة	**0,08**	الأشجار المثمرة	-0,49
شبكة الاحتياط من الماء الصالح للشرب	**0,51**	شبكة الاحتياط من الماء الصالح للشرب	**0,57**	شبكة الاحتياط من الماء الصالح للشرب	**0,95**
الصرف الصحي	**0,72**	الصرف الصحي	**0,09**	الصرف الصحي	**0,39**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ملحق مخرجات برنامج SPSS V.20

II-3-3- تصنيف البلديات حسب درجة العوامل

إنّ توظيف أسلوب العوامل الرئيسية في حل نموذج التحليل العاملي لتصنيف بلدية ولاية سعيدة حسب خصائصها الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية أمكن الخروج بخارطة توضح الإمكانات لكل بلدية حسب العوامل المستخلصة من التحليل للظاهرة المدروسة عن طريق إظهار العوامل الرئيسية التي تجمع أو تلّخص العلاقة بين مختلف المتغيرات (المؤشرات التنموية) وفق البلديات محل الدراسة.

الشكل رقم (3-2): يوضح تصنيف بلديات ولاية سعيدة حسب درجة العوامل

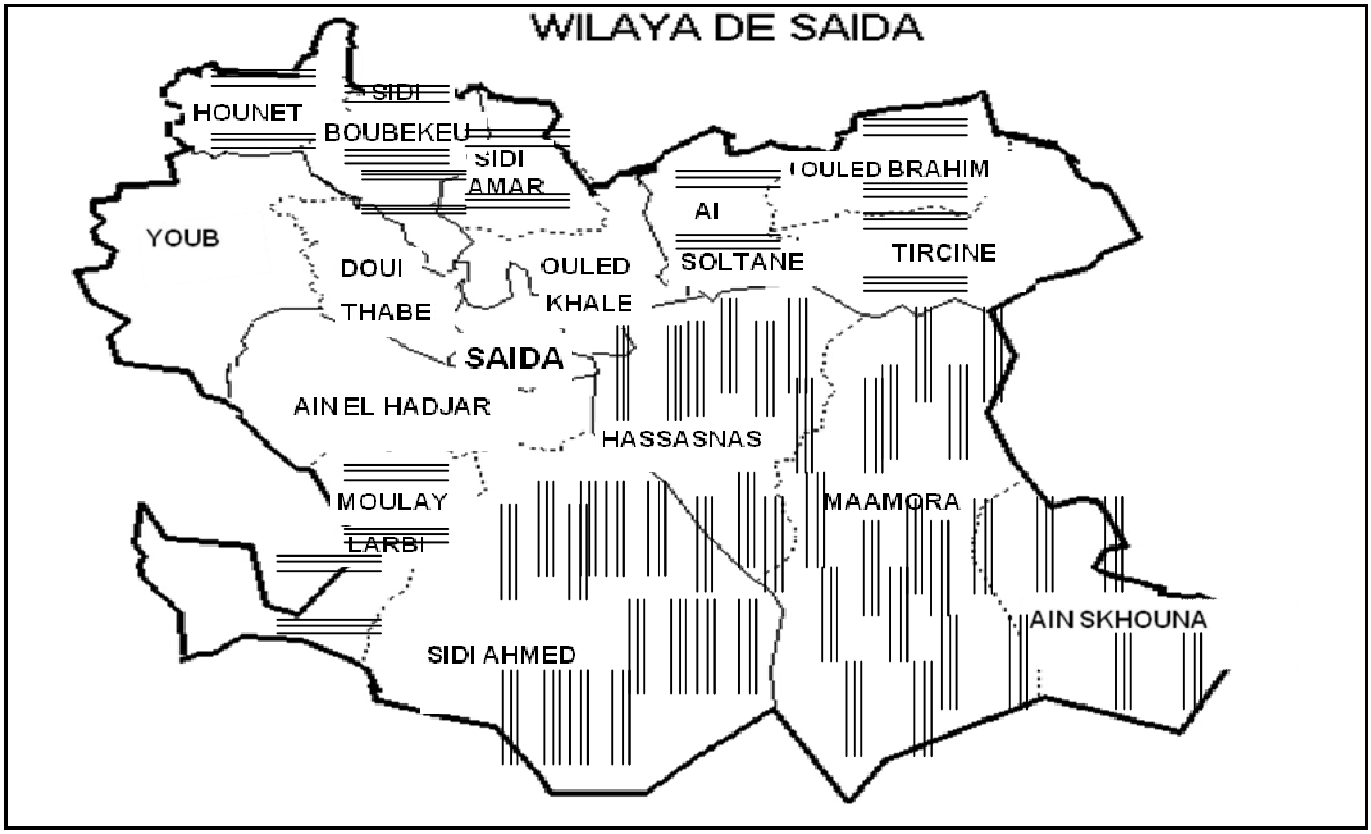

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ملحق مخرجات برنامج SPSS V.20

الجدول رقم (3-9): تصنيف البلديات حسب درجة العوامل

العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث
• ذوي ثابت	• ذوي ثابت	• الحساسنة
• عين الحجر	• عين الحجر	• معمورة
• مولاي العربي	• أولاد خالد	• سيدي أحمد
• يوب	• يوب	• عين السخونة
• هونت	• هونت	
• سيدي أعمر	• سيدي أعمر	
• سيدي بوبكر	• الحساسنة	
• سيدي أحمد	• معمورة	
• أولاد ابراهيم		
• ترسين		
• عين السلطان		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ملحق مخرجات برنامج SPSS V.20

- **تصنيف البلديات حسب درجات العامل الأول**

يلاحظ أنّ العامل الأو ّل هو أهم العوامل المشتقة من حيث نسبة تفسير التباينو التي بلغت (38.7%) و قد ظهر أعلى تركيز لـ 8 متغيرات موضحة في الجدول رقم (3-8)، و كان أقصى تشبع للمتغيرات ككل متمثل في متغير سوق البستنة (البطاطا،طماطم،ثوم،بصل) (6.91)، وبتشبع أقل كلا من (الصرف الصحي (0.72)

و شبكة الاحتياط من الماء الصالح للشرب (0.51)) فهي تشير إلى تنمية زراعية مختصةفي البستنة تتر كز على زراعة أنواع البستنة من بطاطا و طماطم و ثوم و بصل مع توفر شبكة الاحتياط من الماء الصالح للشرب. فالبلديات الممثلة لهذا العامل وهي (ذوي ثابت، عين الحجر، مولاي العربي، يوب، هونت و سيدي أعمر، سيدي بوبكر، سيدي أحمد، أولاد ابراهيم، ترسين، عين السلطان) كما ظهر أعلى تركيز لبلدية لبلدية عين السلطان.

- **تصنيف البلديات حسب درجات العامل الثاني**

أمّ ا هذا العامل فقد بلغت نسبة التفسير بـ(31.9%) و يأتي في الدرجة الثانية من حيث الأهمية بعد العامل الأول و قد ظهر أعلى تركيز لـ 07 متغيرات وهناك ثلاثة متغيرات تتشبع بدرجة عالية بهذا العامل وهي (إنتاج الحبوب (6.9)، المساحات المستعملة للزراعة (0.76)،شبكة الاحتياط من الماء الصالح للشرب (0.57)) و هي تشير إلى تنمية ريفية ذات إمكانات زراعية ترتكز على زراعة الحبوب، مع توفر شبكة الاحتياط من الماء الصالح للشرب وهذا ما يؤهل هذه المناطق (البلديات) لتنمية زراعية و فلاحية مختصة بزراعة الحبوب، فالبلديات الممثلة لهذا العامل و هي (ذوي ثابت، عين الحجر، أولاد خالد، يوب، هونت، سيدي أعمر،الحساسنة، معمورة) كما ظهر أكبر تركيز لبلدية أولاد خالد.

- **تصنيف البلديات حسب درجات العامل الثالث**

بلغت نسبة التفسير (17.4%) وقد ظهر أعلى تركيز لـ 5 متغيرات و هناك متغيرات بدرجة تشبع عالية بهذا العامل و هي (متغير الإنتاج الحيواني خروف (5.41) و متغير بأقل تشبع يمثل المساحات المستعملة للزراعة (3.60)و المساحات المستعملة للرعي (1.96) و هي تشير إلى خصائص تنمية حيوانية و خاصة بتربية الخروف

حيث مع وجود مساحات مستعملة للرعي تو ّفر شبكة الاحتياط من الماء الصالح للشرب و هذا ما يؤهل هذه المناطق للاستثمار في تنمية حيوانية بالدرجة الأولى، فالبلديات الممثلة لهذا العامل و هي (الحساسنة، معمورة، سيدي أحمد، عين السخونة) كما ظهر أعلى تركيز لبلدية عين السخونة.

إنّ التحليل لمخرجات برنامج SPSS V.20 لحل نموذج التحليل العاملي سمح لنا من التوصل إلى عدد من النتائج فيما يتعلق بالتباين المحلي وتفاوت البلديات بخصائص مختلفة حيث يمكن تصنيفها وفق العوامل المستخلصة ويمكن عرض النتائج على النحو التالي:

- ✓ من مخرجات الدراسةبيّن أنّ هناك ثلاثة عوامل مشتقة فس ّرت مجتمعة 88.248 % من التباين الإجمالي (يعتبر العامل الأول هو أهم العوامل المشتقة من نسب التفسير، حيث فسر ما نسبته 38.7% من المعلومات التي اشتملت عليها المتغيرات وفسر العامل الثاني31.7% والعامل الثالث 17.4%) وهي عليها توضح أنّ أغلبية المعلومات التي دخلت في التحليل ضمنت في عملية التفسير.

- ✓ لم تقل قيمة من الاشتراكات "Communalities" لـ (16) بلدية المراد تصنيفها عن 0.5 وهي النسبة يُعتمد علبها في عملية التحليل كما تشير إليها الدراسات السابقة وهي تعتبر قيمة معتمدة في معالجة البيانات في استخدام أسلوب تحليل العاملي – طريقة العوامل الأساسية – مما يعني أنّ جزءاً كبيراً من البيانات المتعلقة بالمتغيرات قد دخلت ضمن العوامل التي تم اشتقاقها.

- ✓ صُنفت بلديات ولاية سعيدة والتي عددها (16) حسب العوامل المستخلصة للمؤشرات التنموية حيث مّثل العامل الأول 11 بلدية تجمعها 08 متغيرات فهي تشير إلى تنمية زراعية مختصة

في البستنة ومثّل العامل الثاني 08 بلديات تجمعها 7 متغيرات و هي تشير إلى تنمية ريفية ذات إمكانات زراعية ترتكز على زراعة الحبوب، أما العامل الثالثمثّل 04 بلديات تجمعها 5 متغيرات وهيتشير إلى خصائص تنمية حيوانية و خاصة بتربية الخروف.

- ✓ أوضحتنتائج التحليل أنّ هناك اختلاف وتنوع لبلديات ولاية سعيدة وفقا لتباين خصائص الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية، حيث هناك عدم تجانس في المؤشرات التنموية بين مختلف البلديات فهذا التباين يرجع إلى تركيز الأنشطة والخدمات في مناطق دون أخرى، مما يحولها إلى مناطق جذب في مقابل المناطق الفقيرة، التي تصبح مناطق طرد مثل النزوح الريفي مما يختل التوازن بين المحليات.مثل البلديات التي ظهرت في العامل الأول والذي يعتبر من أهم العوامل من ناحية تفسير التباين و قد ظهرت فيه كل من البلديات التالية ذوي ثابت، عين الحجر، مولاي العربي، يوب، هونت، سيدي أعمر، سيدي بوبكر، سيدي أحمد، أولاد ابراهيم، ترسين، عين السلطان والتي تجمعهم بعض الخصائصالمشتر كة مثل توفر شبكة الاحتياط من الماء الصالح للشرب وسوق البستنةو كما يلاحظ ظهور تشبع كبير لإنتاج الحبوب في العامل الثاني والذي يضم بلديات ذوي ثابت، عين الحجر، أولاد خالد، يوب، هونت، سيدي أعمر،الحساسنة، معمورة مما يجعل هذه البلديات مناطق جذب.

III- قياس مدى نجاح الاعتمادات المالية على مؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية لولاية سعيدة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد بمعطيات بانل

III-1- التعريف بمتغيرات الدراسة

تقوم الدراسة بتتبّع علاقة الاعتمادات المالية الممنوحة لبلديات ولاية سعيدة من أجل قيام بتنمية محلية ومؤشرات التنمية المحلية المتمثلة في عدد السكان و قطاع التشغيل و قطاع التجارة و قطاع المؤسسات و في هذا السياق تمّ استخدام معادلة لنحدار متعدّد بين الاعتمادات المالية كمتغيرّ تابع و المؤشرات التنموية كمتغيرات مستقلة و يستخدم هذا النموذج معادلة واحدة و هي:

$$y_{n-1} = b_0 + b_1 Pop + b_2 Ex + b_3 C + b_4 E + \varepsilon_t$$

y_{n-1}: الاعتمادات المالية.

Pop: عدد السكان.

Ex: التشغيل.

C: التجارة.

E: المؤسسات.

b_0: الحد الثابت.

ε_t: الخطأ العشوائي. و يعتبر عن أثر العوامل الأخرى غير المدرجة في النموذج.

و تشتمل الدراسة على بيانات سلسلة زمنية تغطي فترة (2008-2013م) قد تمّ اختيار هذه الفترة طبقاً لمعيار مدى توافر البيانات للمتغيرات محل الدراسة لكل سنوات فترة الدراسة و في 16 بلدية لولاية سعيدة.

III-2- تحليل نتائج التقدير باستخدام برنامج STATA V.12

الجدول رقم (3-10) نتائج اختبار Breusche-pagan

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        rgdpwok[country1,t] = Xb + u[country1] + e[country1,t]

        Estimated results:
                         |       Var      sd = sqrt(Var)
                ---------+------------------------------
                 rgdpwok |    .9158681          .95701
                       e |    .0734753        .2710633
                       u |    .6694264        .8181848

        Test:   Var(u) = 0
                                  chibar2(01) =  1010.81
                               Prob > chibar2 =   0.0000
```

المصدر: ملحق مخرجات برنامج STATA V.12

ووفقاً لاختبار "Breusche - pagan, 1980" والذي مفاده معرفة إذا كانت التأثيرات ثابتة ذات طبيعة عشوائية أم لا، حيث أظهرتنتائج هذا الاختبار بأن هناك طبيعة عشوائية هامة بشكل عام عند مستوى معنوية 05%.و هذا ما يأخذنا إلى استخدام معطيات بانل، و بالاستعانة بالبرنامج "STATA V.12".

III-2-1- تحليل نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effects model)

الجدول رقم (3–11) نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار للمتغير المستقل
X_1	-3.841 (0.507)
X_2	-0.431 (0.096)
X_3	0.146 (0.724)
X_4	-1.701 (0.199)
الحد الثابت (b_0)	63.435 (0.096)
معامل التحديد (R^2)	32.04 %

ملاحظة: الأرقام التي بين الأقواس هي القيمة الإحصائية (Prob) للمعلمة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ملحق مخرجات برنامج STATA V.12

إنّ نتائج تحليل الانحدار لنموذج التأثيرات الثابتةتظهر أنّ متغيرّ السكان له تأثير سلبي وغير معنوي و هذا يتطابق مع فرضيات النموذج الاقتصادي "Solow , 1956" والذي يقول في فرضياته بأنّ متغيرّ السكان يؤثّر في السلب على الناتج الداخلي الخام "PIB" بينما متغيرّ التشغيل الذي له تأثير سلبي و ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%وتعني النتيجة السابقة أنّ الاستجابة للتشغيل لا توازي أو لا تتكيّف مع الاعتمادات الماليةأي أنّ الاعتمادات المالية لا تلعب دوراً في زيادة مناصب التشغيل، كما أظهرت النتائج أيضاً أنّ التجارة لها علاقة طردية مع الاعتمادات المالية، وليست ذو دلالة إحصائية بينما متغيرّ المؤسسات له تأثير سلبي وغير معنوي.

III-2-2- تحليل نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية (Random effects model)

الجدول رقم (3–12): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار للمتغير المستقل
X_1	1.482 (0.032)
X_2	-0.348 (0.051)
X_3	0.146 (0.324)
X_4	-1.701 (0.577)
الحد الثابت (b_0)	63.435 (0.053)
معامل التحديد (R^2)	42.65 %

ملاحظة: الأرقام التي بين الأقواس هي القيمة الإحصائية (Prob) للمعلمة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ملحق مخرجات برنامج STATA V.12

يتضح من خلال نتائج تحليل الانحدار للتأثيرات العشوائية كما يلي:

- ✓ متغيّر السكان له علاقة طردية وذو دلالية إحصائية وهذا غير مطابق للنموذج الاقتصادي "Solow" ولا مع منطق النظرية الاقتصادية أي أنّ هذا المتغيّر ليس له معنوية اقتصادية لأنّ معامله موجب.
- ✓ وجوثرأسالب و معنوي لمعامل متغيّر التشغيل عند مستوى معنوية 05%.
- ✓ وجود أثر سالب و غير معنوي لمعامل متغيّر التجارة على الاعتمادات المالية.
- ✓ وجود أثر سالب و غير معنوي لمعامل متغيّر المؤسسات على الاعتمادات المالية.

اختبار "Hausman":

نموذج ذو أثر عشوائي :H_0

نموذج ذو أثر ثابت :H_1

يتم الاختيار بين النموذج "FEM "و النموذج" REM " كما ذكرنا سابقا باستخدام اختبار"H" حيث أنّ القيمة الإحصائية لهذا الاختبار ليست معنوية عند مستوى 05% أي أنّ القيمة الإحصائية لاختبار"H" أكبر من 05% فإنّه يتم رفض H_1 القائلة بأنّ النموذج ذو أثر ثابت وبالتالي يصبح نموذج الأثر العشوائي هو الأنسب .

اختبار احصائية " Fisher":

تجانس كلي :H_0

عدمتجانس كلي :H_1

بما أنّ القيمة الإحصائية لاختبار" Fisher" ذات معنوية إحصائية حيث هي أقل من 05% وبالتالي يتم رفض H_0 و قبول H_1 وبالتالي هناك عدم تجانس تباين.

III-2-3- تحليل نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى المعمّمة "MCG[1]"

الجدول رقم (3-13): نتائج تقدير طريقة المربعات الصغرى المعمّمة "MCG"

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار للمتغير المستقل
X_1	0.809 (0.020)
X_2	-0.121 (0.157)
X_3	-0.391 (0.025)
X_4	-0.082 (0.709)
الحد الثابت (b_0)	63.435 (0.000)

ملاحظة: الأرقام التي بين الأقواس هي القيمة الإحصائية (Prob) للمعلمة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ملحق مخرجات برنامج STATA V.12

و يلاحظ من خلال نتائج تقدير هذا النموذج أنّ :

- وجود تأثير موجب ومعنوي لمتغيّر السكان على الاعتمادات المالية عند مستوى معنوية 05% لكن هذا المتغير لم يفسّر لأنّ ليس له دلالة اقتصادية لأنّه مخالف للنظرية الاقتصادية لأنّ معامله موجب.
- وجد أثر سالب ومعنوي لمعامل التغير التشغيل على الاعتمادات المالية عند مستوى 10% و هذا يعني أنّ الاعتمادات ليس لها دور في زيادة مناصب التشغيل.
- وجود علاقة عكسية بين متغيّر التجارة و متغير الاعتمادات المالية و ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 05%.

[1] - "MCG ": **Généralisée des Moindres Carrés**

وجود تأثير موجب لمعامل متغير ّ المؤسسات على الاعتمادات المالية و ليس له معنوية إحصائية.

III-2-4- مقارنة نتائج تقدير النماذج الثلاثة

الجدول رقم (3-14) مقارنة بين نتائج تقدير النماذج الثلاثة.

المتغيرات المستقلة	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)	نموذج التأثيرات العشوائية (REM)	طريقة مربعات الصغرى المعممة (MCG)
X_1	-3.841 (0.507)	1.482 (0.032)	0.809 (0.020)
X_2	-0.431 (0.096)	-0.348 (0.051)	-0.121 (0.157)
X_3	0.146 (0.724)	0.146 (0.324)	-0.391 (0.025)
X_4	-1.701 (0.199)	-1.701 (0.577)	-0.082 (0.709)
الحد الثابت b_0	63.435 (0.096)	63.435 (0.053)	63.435 (0.000)

ملاحظة: الأرقام التي بين الأقواس هي القيمة الإحصائية (Prob) للمعلمة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ملحق مخرجات برنامج STATA V.12

يلاحظ من الجدول رقم (3-14)أنّ والذي يمثل مقارنة ب ين النماذج الثلاثة:

✓إنّمعلمة متغير ّ عدد السكان تدل على وجود علاقة عكسية مع متغير الاعتمادات المالية في النموذج **(FEM)** وبالرغم من تطابق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية و النموذج الاقتصادي "Solow"إلاّ أنّ تلك العلاقة ليست ذو دلالة إحصائية أي متغير عدد السكان لا يؤثر على متغير الاعتمادات المالية. وأشار ت النتائج أيضا أنّ معلمة متغير عدد السكان بوجود تأثير إيجابي على الاعتمادات المالية في كلا

من النموذجين **(REM)** و **(MCG)** أي وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية عند مستوى 05% وتعني النتيجة أنّ زيادة عدد السكان سيؤدي إلى زيادة توفر الاعتمادات المالية . ولكن هذه النتيجة لا توافق النظرية الاقتصادية.

- ✓ ولوحظ أيضا أنّ معلمة متغير التشغيل تدل على وجود علاقة عكسية في النماذج الثلاثة و ذات دلالة إحصائية في النموذج **(FEM)** و النموذج **(MCG)** عند مستوى معنوية 10% و بمستوى معنوية 05% في النموذج **(REM)**وتعني النتيجة أنّ متغير التشغيل لم يستجيب أو لم يتكيف مع الاعتمادات المالية أي أنّ الاعتمادات المالية لم تُظهر أي دور يبرز زيادة في مناصب العمل.
- ✓ وأسفرت النتائج أنّ معلمة متغير التجارة يدل على وجود علاقة طردية مع متغير الاعتمادات المالية والرغم من هذه العلاقة إلاّ أنهّا ليست ذات دلالة إحصائية في النموذج **(FEM)** ولا في النموذج **(REM)** بينما ظهرت معنوية معلمة هذا المتغير في النموذج **(MCG)** عند مستوى معنوية 05% و هذا يعني أنّ كلما زاد متغير التجارة سيزيد متغير الاعتمادات المالية .
- ✓ و أوضحت النتائج أنّ معلمة متغير المؤسسات تدل على وجود علاقة عكسية ليست ذات معنوية في النماذج الثلاثة و هذا يعني أنّ الاعتمادات المالية لا تساهم في الاستثمار في خلق مؤسسات وتدعيمها.

خلاصة الفصل

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها خلال هذا الفصل وتبعاً للدراسة القيّاسية التي قمنا بها على عينة لبلديات ولاية سعيدة، قصد تصنيف البلديات حسب خصائصها الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية وذلك لترشيد السياسات التنموية المحلية، آخذة في الاعتبار المؤشرات التنموية حسب كل منطقة (بلدية) ويعتبر التحليل العاملي الأسلوب الأمثل لهذا التصنيف، وبالنظر لمخرجاته مكّن من تصنيف بلديات لولاية سعيدة حسب المؤشرات التنموية الذي يسهل بدوره عملية القيام بتنمية اقتصادي محلية لكل منطقة حسب خصائصها، كما تمّ قياّس مدى نجاح الاعتمادات المالية على مؤشرات التنمية لاقتصادية المحلية والتي تمثلت في عدد السكان و قطاع التشغيل التجارة و المؤسسات و كان ذلك باستخدام نموذج انحدار متعدد بمعطيات بانل. ومن مخرجات هذا النموذج توصلنا إلى تأكيد فرضيتنا في الجانب النظري و المتمثلة في مدى نجاح الاعتمادات المالية المخصصة سنويا للبلديات على تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية،حيث أنّ نجاح هذه الأخيرة مرهون بالاستغلال الأمثل للعنصر المالي و عليه فإنّ عملية التنمية تتجسد إلاّ بتوفر الاعتمادات المالية بشكل مستمر و متزايد و متجدد. و تجدر الإشارةإلى أنّه يجب على متخذ القرار التعامل مع هذه الأساليب الإحصائية بصورة دقيقة و موضوعية.

الخـــاتمة

إنّ التنمية الاقتصادية المحلية أصبحت حتمية ضرورية من أجل تحقيق تنمية وطنية شاملة متوازنة في كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، السياسية و البيئية، حيث أنّ التنمية الاقتصادية المحلية تقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقةالتفكير، العمل و الحياة عن طريق إدارة وعي البيئة المحلية بشرط أن يكون ذلك الوعي قائمً ا على أساس المشاركة في التفكير، الإعداد و التنفيذ من جانب أعضاء المجتمع المحلي في كل المستويات الإدارية و العلمية، هذا الأسلوب يقوم على إبراز الميزة النسبية للمنطقة في الموارد الطبيعية و البشرية و ذلك عبر تخطيط تنموي يقوم على تثمين الموارد المحلية و الوطنية في تحقيق العدالة الاجتماعية و تحسين المستوى المعيشي للسكان.

تجدر الإشارة إلى أنّ الجزائر بذلت مجهودات كبيرة في عملية التنمية التي مسّت جميع القطاعات منها قطاع التنمية الاقتصادية المحلية، حيث أعطت الدولة أولوية و أهمية لهذا القطاع منذ الستينات، عن طريق الاهتمام بالبرامج التنموية و تجسيدها على أرض الواقع و التي استهلتها للمخططات الوطنية من 1967 إلى 1989م و تلتها مختلف البرامج من العادية و برنامج دعم الإنعاش، برنامج دعم النمو، البرنامج الخماسي و الملاحظ في بنود هذه البرامج و الاعتمادات التي خصصت لها، حيث كانت الأولوية للتنمية المحليةو هذا يعتبر أكبر دليل على أنّ الجزائر ركزت على تثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها و إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان كمأنّ الخطط و البرامج تبقى بعيدة عن أهدافها الإستراتيجية إن لم يتم إعدادها وفق الاحتياجات الضرورية للمنطقة المحلية و عن طموحات السكان و تطلعاته المستقبلية التي من شانها تحقيق تنمية محلية.

إنّ إدخال و تطبيق الأساليب الكمية في عملية التنمية الاقتصادية المحلية يمُكن أن يساعد متخذ القرار بوضع برامج تنموية ملائمة لكل منطقة جغرافية، و على أساسها يمكن تحقيق أهداف منها إشباع الحاجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة إلى جانب إظهار نقاط القوة و نقاط الضعف حسب المؤشرات التنموية

لكل منطقة، فمثلاً أسلوب التحليل العاملي الذي يسمح لنا في هذه الدراسة بتوضيح تمركز المؤشرات التنموية على المناطق (البلديات) و للوصول إلى صحة فرضيتنا في الجانب النظري قمنا بقياس مدى نجاح الاعتمادات المالية على المؤشرات التنموية و ذلك باستخدام نموذج انحدار متعدد بمعطيات بانل، و توصلنا من خلال نتائج هذا القياس إلى وجود علاقة بين المؤشرات التنموية و الاعتمادات المالية، حيثأنّ عملية تحقيق التنمية لا يمكن أن تتجسد إلاّ بتوفر عنصر الاعتمادات الماليةحيث أنّ الزيادة في عدد السكان يتطلب توفر هذا المورد و كذا الحال بالنسبة لكل من قطاع التشغيل و المؤسسات، و لكي تتحقق التنمية الاقتصادية المحلية بمعدلات مرتفعة وبأفضل صورة فإنهّا بحاجة للاعتمادات المالية بشكل مستمر و متزايد و متجدد، حيث لابد من البحث على أفضل السبل و المناهج لتعبئة هذا العنصر المالي لتحقيق تنمية اقتصادية محلية بفعالية و كفاءة.

النتائج و التوصيات

تتمثل أهم استنتاجات الدراسة كالآتي:

نتائج البحث

نتائج الجانب النظري التي تتمثل فيما يلي

- إنّ التنمية الاقتصادية المحلية تستهدف تحسين مستوى المعيشة نحو الأفضل للمجتمع المحلي من خلال عملية تتحد فيها جهود أفراد المجتمع.
- إنّ التنمية الاقتصادية المحلية تهدف إلى شمول مناطق الدولة المختلفة للمشاريع التنموية تضمن العدالة، و محاولة جذب الصناعات الاقتصادية المختلفة و مناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة ممّا يساهم في تطوير تلك المناطق، و يتيح لأبنائها المزيد من فرص العمل.

نتائج الجانب التطبيقي التي يُمكن سردها كما يلي:

- إنّ عملية تصنيف بلديات ولاية سعيدة باستخدام أسلوب التحليل العاملي توضح لنا التباين المحلي و تفاوت البلديات و مخرجات الدراسات تبينّ أنّ هناك ثلاثة عوامل فسّرت ما نسبته من التباين في المتغيرات الأصلية (52 مؤشر تنموي) حيث يعتبر العامل الأول هو أهم العوامل المشتقة من نسب التفسير، حيث فسر ما نسبته 38.7% من المعلومات التي اشتملت عليها المتغيرات وفسر العامل الثاني31.7% والعامل الثالث 17.4%، كما أوضحت نتائج التحليل أنّ هناك اختلاف و تنوع المؤشرات التنموية لبلية ولاية سعيدة وفقًا لتباين الخصائص الديمغرافية و العمرانية والاقتصادية، ولقد قُسمت هذه البلديات إلى ثلاثة عوامل كل مجموعة تتميز عن الأخرى بخصائص نسبية و هذا يؤكّد صحة الفرضية.
- إنّ قياس مدى نجاح الاعتمادات المالية على المؤشرات التنموية لبلديات ولاية سعيدة و باستخدام نموذج انحدار متعدّد بمطيات بانل أوضح لنا أنّ عملية التنمية الاقتصادية المحلية تتجسد إلاّ بتوفر الاعتمادات الماليةحيث أنّ بزيادة حجم السكان و الزيادة في مناصب التشغيل سيؤدي إلى الطلب على توفر هذا المورد لتلبية و تحقيق احتياجات هذه المؤشرات، وإنّ الاستغلال الأمثل لهذه الاعتمادات سيساهم في تنفيذ المشاريع و البرامج التنموية لتلبية متطلبات السكان، وخلق مناصب عمل جديدة و بالتالي التخفيف من حدة البطالة.

التوصيات

كماأنّ البلدية الوحدة الأساسية و الخلية الأولى للقيام بتنمية اقتصادية محلية فيمكن الخروج ببعض التوصيات من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية محلية ناجحة و فعالة:

- إبراز دور البلديات كوحدات تنموية بتشجيع العمل المشترك فيما بينها و إنشاء المشاريع التنموية واستغلال الفرص المتاحة.
- التحفيز على المشاركة الشعبية للسكان المحليين في صناعة القرارات و تعميم البرامج و المشاريع البلدية.
- الاستغلال الأمثل للاعتمادات المالية المخصصة سنويا لكل بلدية من شأنه خلق برامج تنموية جديدة تشبّ ع احتياجات السكان.
- إنّ استثمار هذا العنصر المالي في تجسيد و تنفيذ الخطط و البرامج التنموية سيحقق مكاسب عديدة من شأنها خلق مناصب عمل جديدة و تلبية متطلبات السكان المحليين.
- ضرورة قيام بلديات ولاية سعيدة بإتباع سياسات و مناهج علمية للاستغلال الأمثل لهذا الاعتماد المالي المخصص سنويا من شأنه تحقيق تنمية محلية بمعدلات مرتفعة و بصورة أفضل.
- استخدام الأساليب الإحصائية للقيام بعملية التنمية المحلية إلى جانب الأساليب التقليدية.

قائمة المصادر و المراجع

أولا/ المراجع باللغة العربية

أ/ الكتب

1- أحمد محمد عبد الخالق، **الأبعاد الأساسية للشخصية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1994م.

2- سعد زغلول بشير، دليلك إلى البرنامج الإحصائي spss، المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية، العراق، 2003م.

3- سعد طه علام، **التخطيط مع السوق**، دار الفر قد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سورية، الطبعة الأولى، 2005م.

4- عبد الرزاق الشيخلي، **الإدارة المحلية –دراسة مقارنة–**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، (دت).

5- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2010م.

6- محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م.

7- محمد حامد عبدالله، **اقتصاديات المواد و البيئة**، الطبعة الثانية،جامعة الملك سعود،الملكة العربية السعودية، 2000م.

8- محمد شفيق، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، (دت).

9- محمد صفوت قابل، **نظرية وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار النشر، القاهرة، 2008م.

10- موسى خميس، **مدخل إلى التخطيط**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999م.

11- نائل عبد الحافظ العوامله، **إدارة التنمية**، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن، 2009م.

ب/ الرسائل و الأطروحات

1- اوكادي نسيمة، **الإذاعة و دورها في التنمية المحلية**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012-2013م.

2- بريكسي رقيق رشيد، **إشكالية العقار الاقتصادية و أثرها على التنمية المحلية**، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2006م.

3- بشوش حميد، **المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010-2011م.

4- بلبخاري سامي، **استخدام التحليل العاملي للمتغيرات في تحليل استبيانات التسويق**، مذكرة لنيل شهادة ماجستر، جامعة باتنة، 2008 -2009م.

5- جبوري محمد، **تأثير أنظمة الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بانل**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، 2012-2013م.

6- رزين عكاشة، **محاولة استخدام أسلوب التحليل العاملي في التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية "تطبيق على مؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية لولاية سعيدة"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2010-2011م.

7- عبد السلام عبد اللاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة ورقلة، 2010-2011.

8- مالكي عمر، **استخدام نماذج البانل لدراسة ضاهرة البطالة في دول المغرب العربي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، 2012.

9- مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2008-2011.

ج/ المجلات و الجرائد

1- أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مجلّة العلوم الإنسانية، العدد 40، 2009م.

2- بسمة عولمي، **تشخيص نظام الإدارة المحلية و المالية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، جوان 2006م.

3- زكريا يحي الجمال، **اختيار النموذج في النماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد21، 2012م.

د/ التقارير و الندوات

1- جوين سوينبرن و آخرون، **التنمية الاقتصادية المحلية "دليل وضع إستراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي و خطط العمل بها"**، البنك الدولي، 2004.

2- وحدة التنمية الاقتصادية المحلية للبنك الدولي، **الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي**، واشنطن، أكتوبر 2001م.

هـ/ القوانين و المراسيم:

1- القانون رقم 09/90 المؤرخ في 1990/04/07 و المتعلّق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 1990/04/11م.

2- المادة 60 لقانون رقم 09/90 المؤرخ في 1990/04/07 و المتعلّق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 1990/04/11م.

3- المادة 86 لقانون رقم 08/90 المؤرخ في 1990/04/07 و المتعلّق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 1990/04/11م.

4- المادة 88 لقانون رقم 08/90 المؤرخ في 1990/04/07 و المتعلّق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 1990/04/11م.

5- المادة 89 لقانون رقم 08/90 المؤرخ في 1990/04/07 و المتعلّق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 1990/04/11م.

6- المادة الأولى لقانون رقم 08/90 المؤرخ في 1990/04/07 و المتعلّق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 1990/04/11م.

7- المادة الثانية لقانون رقم 08/90 المؤرخ في 1990/04/07 و المتعلّق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 1990/04/11م.

8- المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي رقم 09-148 المؤرخ في 02 ماي 2009 و المتعلّق بنفقات الدولة و التجهيز، الجريدة الرسمية رقم 26 الصادرة في 2009/05/03.

و/ الانترنت

1- أحمد بن جار الله الجار لله و المهندس بندر بن عبد الرحمان النعيم، تحليل و تنميط لإمكانات التنمية الإقليمية في المنطقة الشرقية، 2008، أطلع عليه يوم 2015/03/25.

www. Araburban..net/file.php ?file=eastren-province-ksa

2- أحمد جار الله جار الله**تصنيف كمي لأهم ّ المدن السعودية**، على الموقع التالي:

http:// www. Araburban. Net/news/ 784.htm. أطّلع عليه يوم 2015/03/12م

3- موقع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، أطّلع عليه يوم 2015/03/20 من خلال الموقع التالي:

http// : www. Intérieur. Gov. Dz.

4- موقع علمي لتعليم أساسيات برنامج spss

http:// pages. Usherbrooke. Ca/spss/pages/analyses-d-interdependance/ analyse-en-composantes-principales. Php (21/04/2015)

ثانياً/ المراجع باللغة الأجنبية

-Les ouvrages

1- Bourbonnais, R, Econometrie 8e edition, Dound, p343-359, paris, 2009.

الملاحق

الملحق رقم 01:مخرجات برنامج SPSS V.20

Correlation Matrix[a]

		C1	C2	C3	C4	C5	C6	C7	C8	C9	C10	C11	C12	C13	C14	C15	C16
Correlation	C1	1,000	,055	,479	,438	,454	,411	,212	,204	,598	,461	,170	,207	,319	,347	,187	,148
	C2	,055	1,000	,889	,906	,800	,907	,976	,925	,710	,593	,740	,548	,139	,710	,759	,783
	C3	,479	,889	1,000	,981	,913	,981	,935	,883	,890	,809	,791	,657	,384	,746	,748	,724
	C4	,438	,906	,981	1,000	,834	,975	,924	,855	,830	,751	,779	,536	,262	,671	,656	,657
	C5	,454	,800	,913	,834	1,000	,878	,903	,925	,933	,734	,626	,800	,482	,914	,927	,888
	C6	,411	,907	,981	,975	,878	1,000	,941	,888	,889	,757	,801	,610	,340	,734	,727	,715
	C7	,212	,976	,935	,924	,903	,941	1,000	,974	,828	,631	,706	,621	,213	,831	,855	,868
	C8	,204	,925	,883	,855	,925	,888	,974	1,000	,864	,567	,591	,658	,234	,914	,927	,941
	C9	,598	,710	,890	,830	,933	,889	,828	,864	1,000	,688	,565	,685	,462	,877	,823	,793
	C10	,461	,593	,809	,751	,734	,757	,631	,567	,688	1,000	,835	,792	,754	,410	,501	,380
	C11	,170	,740	,791	,779	,626	,801	,706	,591	,565	,835	1,000	,677	,558	,324	,452	,364
	C12	,207	,548	,657	,536	,800	,610	,621	,658	,685	,792	,677	1,000	,852	,623	,758	,633
	C13	,319	,139	,384	,262	,482	,340	,213	,234	,462	,754	,558	,852	1,000	,234	,348	,180
	C14	,347	,710	,746	,671	,914	,734	,831	,914	,877	,410	,324	,623	,234	1,000	,958	,973
	C15	,187	,759	,748	,656	,927	,727	,855	,927	,823	,501	,452	,758	,348	,958	1,000	,979
	C16	,148	,783	,724	,657	,888	,715	,868	,941	,793	,380	,364	,633	,180	,973	,979	1,000

a. Determinant = 1,08E-036

جدول القيم المعيارية للمتغيرات

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	Analysis N
C1	20944,5123	77675,76763	52
C2	6678,8442	24938,01679	52
C3	10242,9125	28411,08438	52
C4	9744,1652	28682,02048	52
C5	8615,7788	24141,52956	52
C6	9027,3883	25139,20214	52
C7	4789,8788	15616,90092	52
C8	5287,5431	15854,88555	52
C9	5692,9685	13155,74064	52
C10	7629,1429	23044,89982	52
C11	9763,7154	32507,53870	52
C12	13393,3294	37164,44127	52
C13	3609,8150	11133,40159	52
C14	9520,8471	30311,73737	52
C15	6605,6644	21740,86882	52
C16	7791,6456	28562,31711	52

جدول اختبارات لمصفوفة المعاملات

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		,631
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	3712,856
	df	120
	Sig.	,000

جدول قيم الجدور الكامنة و النسب المفسرة و التراكمية للعوامل المشتقة

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	11,451	71,566	71,566	11,451	71,566	71,566	6,206	38,788	38,788
2	1,950	12,190	83,756	1,950	12,190	83,756	5,115	31,971	70,759
3	1,235	7,716	91,473	1,235	7,716	91,473	2,798	17,489	88,248
4	1,136	7,099	98,572						
5	,106	,665	99,237						
6	,074	,461	99,698						
7	,030	,185	99,883						
8	,012	,076	99,960						
9	,005	,029	99,988						
10	,001	,007	99,995						
11	,001	,003	99,999						
12	,000	,001	99,999						
13	7,729E-5	,000	100,000						
14	1,768E-5	,000	100,000						
15	9,125E-6	5,703E-5	100,000						
16	3,321E-6	2,076E-5	100,000						

Extraction Method: Principal Component Analysis.

الرسم البياني للعلاقة الخطية بين المتغيرات

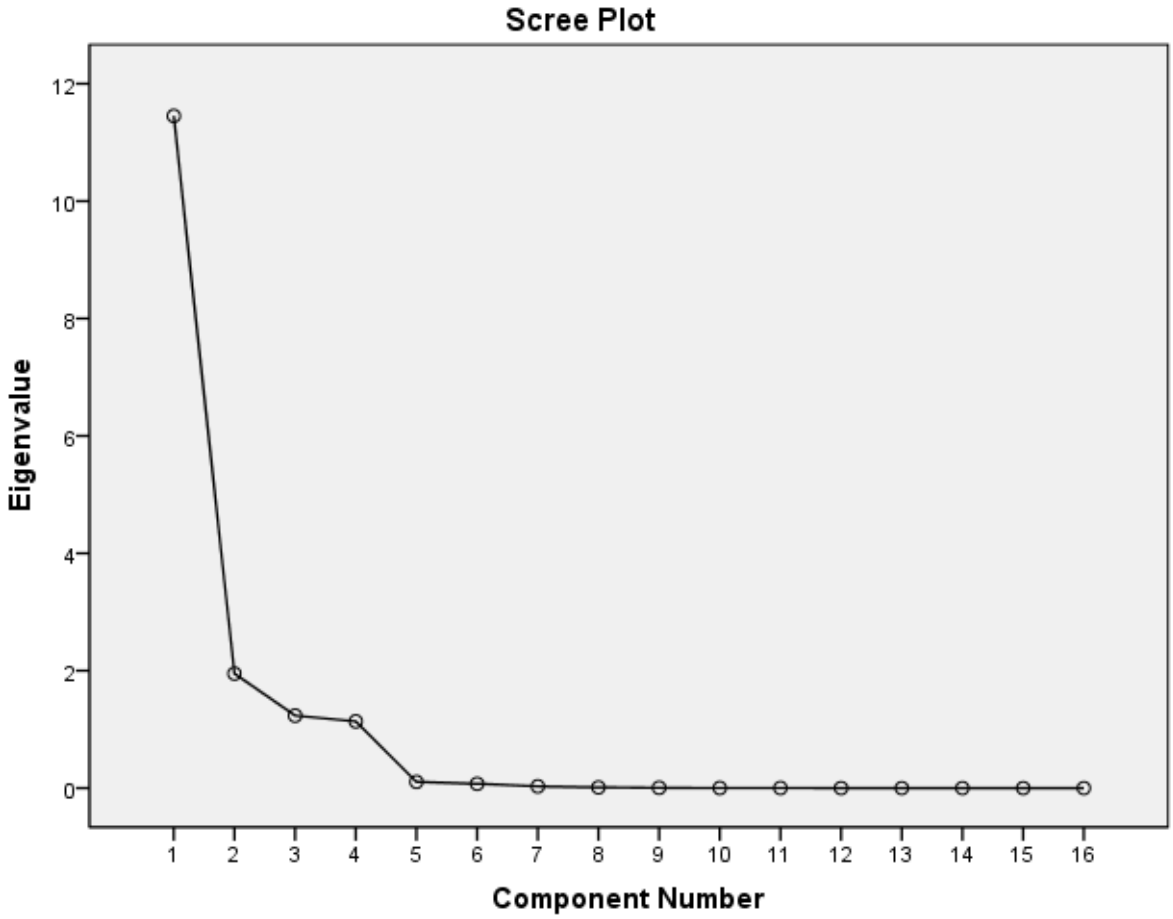

جدول توزيع الدرجات المعيارية للعوامل المشتقة

Component Matrix[a]

	Component		
	1	2	3
C1	0,39	0,365	0,216
C2	**0,887**	-0,244	-0,356
C3	**0,964**	0,065	-0,201
C4	**0,913**	0,012	-0,35
C5	**0,977**	-0,019	0,183
C6	**0,949**	0,017	-0,257
C7	**0,954**	-0,227	-0,186
C8	**0,949**	-0,295	0
C9	**0,928**	0,024	0,179
C10	**0,774**	0,581	-0,114
C11	**0,741**	0,408	-0,437
C12	**0,781**	0,37	0,322
C13	0,462	**0,764**	0,351
C14	0,86	-0,354	0,355
C15	0,886	-0,272	0,322
C16	0,851	-0,435	0,268

Extraction Method: Principal Component Analysis.
a. 3 components extracted.

Rotated Component Matrix[a]

	Component		
	1	2	3
C1	0,095	0,121	0,152
C2	0,589	**0,797**	0,049
C3	**0,515**	**0,76**	0,242
C4	0,438	**0,839**	0,114
C5	0,758	0,458	0,362
C6	0,508	**0,789**	0,19
C7	0,695	**0,709**	0,101
C8	**0,818**	**0,554**	0,121
C9	**0,682**	0,438	0,29
C10	0,152	**0,623**	**0,678**
C11	0,094	**0,835**	**0,503**
C12	**0,506**	0,26	**0,819**
C13	0,072	0,082	**0,973**
C14	**0,943**	0,218	0,111
C15	**0,919**	0,264	0,273
C16	**0,958**	0,27	0,093

Extraction Method: Principal Component Analysis.
Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.
a. Rotation converged in 7 iterations.

جدول قيم المتغيرات على العوامل المشتقة

v1	**0,02046**	**0,13273**	-0,07683
v2	-0,21454	-0,18175	-0,24604
v3	-0,21518	-0,18063	-0,2469
v4	-0,21288	-0,18133	-0,23972
v5	**0,09153**	**0,76443**	**3,60097**
v6	-0,40237	-0,37623	**1,96061**
v7	-0,164	-0,18483	-0,25006
v8	-0,18491	-0,16541	-0,19075
v9	**0,38539**	**0,18904**	**5,41494**
v10	-0,14608	-0,1397	-0,18384
v11	-0,21576	-0,17643	-0,23109
v12	**0,45843**	**6,9218**	-0,84604
v13	**6,91126**	-0,78608	-0,58654
v14	**0,22292**	**0,08787**	-0,49647
v15	-0,16657	-0,18145	-0,26182
v16	-0,21445	-0,18227	-0,245
v17	-0,1998	-0,17821	-0,20634
v18	-0,21127	-0,17919	-0,23388
v19	-0,22435	-0,15469	-0,24033
v20	**0,51415**	**0,57074**	**0,95456**
v21	**0,72583**	**0,09362**	**0,39594**
v22	-0,1779	-0,12292	-0,23016
v23	-0,21117	-0,15586	-0,24122
v24	-0,21142	-0,17914	-0,24474
v25	-0,21437	-0,18224	-0,24561
v26	-0,21462	-0,18245	-0,24564
v27	-0,19655	-0,16418	-0,20561
v28	-0,20103	-0,16329	-0,23006
v29	-0,21384	-0,18134	-0,2446
v30	-0,21334	-0,18114	-0,2442
v31	-0,21468	-0,18236	-0,24548

v32	-0,21493	-0,18295	-0,24395
v33	-0,21449	-0,18244	-0,24568
v34	-0,21467	-0,18241	-0,24569
v35	-0,21063	-0,18199	-0,24461
v36	-0,2145	-0,18069	-0,24646
v37	-0,20963	-0,18524	-0,24624
v38	-0,20799	-0,18481	-0,24607
v39	-0,21466	-0,18238	-0,24592
v40	-0,21478	-0,18237	-0,24597
v41	-0,21573	-0,16832	-0,25617
v42	-0,21463	-0,18244	-0,24565
v43	-0,21466	-0,18239	-0,24565
v44	-0,21453	-0,18238	-0,24557
v45	-0,21235	-0,18284	-0,24631
v46	-0,21446	-0,18221	-0,24341
v47	-0,21381	-0,18082	-0,24486
v48	-0,21318	-0,18089	-0,24465
v49	-0,21462	-0,18249	-0,24574
v50	-0,21455	-0,18251	-0,24563
v51	-0,2154	-0,18212	-0,24788
v52	-0,21466	-0,1824	-0,24591
Total N	52	52	52

الملحق رقم 02: المتغيرات الداخلة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد بمعطيات بانل

		الاعتمادات المالية	السكان	التشغيل	التجارة	المؤسسلت
البلديات	years	Y	X1	X2	X3	X4
سعيدة	2008	101579000,00	129 364	4 946	8 116	2 564
سعيدة	2009	81424456,73	130 804	1 845	8 909	2786
سعيدة	2010	15710000,00	132 825	4 149	8 857	2 845
سعيدة	2011	149435738,86	135 487	4 581	8 987	3 198
سعيدة	2012	266946251,17	138 203	4 581	9 344	3 198
سعيدة	2013	64181118,43	140 973	2 367	8 387	2 917
ذوي ثابت	2008	36629000,00	5 210	482	88	34
ذوي ثابت	2009	88221985,76	5 291	194	91	35
ذوي ثابت	2010	49120000,00	5 373	139	92	34
ذوي ثابت	2011	580 000 0	5 456	85	106	31
ذوي ثابت	2012	578 400 00	5 540	85	120	31
ذوي ثابت	2013	17207412,80	5 626	156	224	33
عين الحجر	2008	69672000,00	29 512	1 562	1 175	277
عين الحجر	2009	94667000,00	30 262	501	1 240	295
عين الحجر	2010	49515000,00	31 031	1 102	1 238	285
عين الحجر	2011	119456523,75	31 820	1 152	1 287	329
عين الحجر	2012	633 000 00	32 629	1 152	1 340	329
عين الحجر	2013	115 071 51,6	33 458	573	890	303
أولاد خالد	2008	61819000,00	30 984	884	1 083	275
أولاد خالد	2009	51275757,27	31 748	303	1 259	318
أولاد خالد	2010	46550000,00	32 530	482	1 298	345
أولاد خالد	2011	199 500 00	33 332	227	1 546	408
أولاد خالد	2012	768 150 00	34 154	227	1 685	408
أولاد خالد	2013	786 522 36	34 996	258	863	350
مولاي العربي	2008	37975000,00	11 180	545	273	42
مولاي العربي	2009	91677634,31	11 352	344	290	49
مولاي العربي	2010	40125000,00	11 528	344	290	47
مولاي العربي	2011	564 800 00	11 706	498	291	52
مولاي العربي	2012	280 000 00	11 887	498	313	52
مولاي العربي	2013	199 510 44,28	12 070	177	452	48

يــوب	2008	43160000,00	17 520	1 985	566	91
يــوب	2009	43728000,00	17 772	414	598	109
يــوب	2010	40570736,60	18 028	309	572	92
يــوب	2011	40480357,88	18 287	476	574	113
يــوب	2012	549 000 00	18 550	476	582	113
يــوب	2013	25083401,21	18 817	157	402	101
هونت	2008	13663000,00	4 814	648	121	26
هونت	2009	73021979,73	4 889	157	140	28
هونت	2010	21150000,00	4 964	226	142	25
هونت	2011	36975000,00	5 041	296	148	26
هونت	2012	7700000,00	5 119	296	155	26
هونت	2013	103335,50	5 198	82	153	26
سيدي أعمر	2008	43400000,00	9 085	714	233	56
سيدي أعمر	2009	43117897,40	9 227	387	271	62
سيدي أعمر	2010	103184,49	9 372	214	300	65
سيدي أعمر	2011	355 486 44,67	9 519	822	343	70
سيدي أعمر	2012	340 654 75,95	9 668	822	377	70
سيدي أعمر	2013	5163590,29	9 820	148	382	65
سيدي بوبكر	2008	33326000,00	19 437	1 127	600	114
سيدي بوبكر	2009	119251000,00	19 672	367	650	127
سيدي بوبكر	2010	64720123,20	19 911	727	667	134
سيدي بوبكر	2011	55200000,00	20 151	1 053	729	155
سيدي بوبكر	2012	45500000,00	20 395	1 053	758	155
سيدي بوبكر	2013	6205886,99	20 642	332	767	146
حساسنة	2008	130064992,40	13 412	919	374	97
حساسنة	2009	64707779,85	13 590	166	396	108
حساسنة	2010	7300000,00	13 770	231	396	108
حساسنة	2011	6056998,89	13 953	751	442	111
حساسنة	2012	4000000,00	14 139	751	470	111
حساسنة	2013	60800000,00	14 327	231	805	106
معمورة	2008	139606850,00	7 131	419	126	31
معمورة	2009	46600000,00	7 205	61	138	32
معمورة	2010	53275000,00	7 279	109	139	31
معمورة	2011	10520000,00	7 355	532	174	32
معمورة	2012	264121548,28	7 431	532	174	32
معمورة	2013	14749741,40	7 508	113	60	31

سيدي أحمد	**2008**	8159000,00	14 698	398	292	45
سيدي أحمد	**2009**	60957449,90	14 859	132	325	51
سيدي أحمد	**2010**	45820000,00	15 021	309	339	51
سيدي أحمد	**2011**	17948945,93	15 186	612	368	63
سيدي أحمد	**2012**	47532770,00	15 352	612	371	63
سيدي أحمد	**2013**	38868147,00	15 519	213	519	54
عين السخونة	**2008**	119263000,00	7 202	479	111	27
عين السخونة	**2009**	74880023,40	7 314	181	119	28
عين السخونة	**2010**	16200000,00	7 427	210	122	33
عين السخونة	**2011**	11000000,00	7 541	599	129	39
عين السخونة	**2012**	25600800,68	7 658	599	138	39
عين السخونة	**2013**	23920793,50	7 776	139	82	33
أولاد ابراهيم	**2008**	80045000,00	19 915	989	698	166
أولاد ابراهيم	**2009**	40270000,00	20 225	187	901	196
أولاد ابراهيم	**2010**	132389115,08	20 540	292	122	199
أولاد ابراهيم	**2011**	20300000,00	20 859	385	1 272	313
أولاد ابراهيم	**2012**	115780000,00	21 184	385	1 472	313
أولاد ابراهيم	**2013**	124095909,00	21 514	120	1 014	238
ترسين	**2008**	92698000,00	7 453	372	109	29
ترسين	**2009**	27360000,00	7 568	60	186	31
ترسين	**2010**	39230000,00	7 685	109	197	32
ترسين	**2011**	4900000,00	7 804	67	259	31
ترسين	**2012**	82404936,44	7 924	67	177	31
ترسين	**2013**	97760755,10	8 047	56	546	31
عين السلطان	**2008**	46011000,00	6 981	478	107	21
عين السلطان	**2009**	51975000,00	7 075	150	145	27
عين السلطان	**2010**	3780000,00	7 170	126	167	31
عين السلطان	**2011**	42884816,14	7 266	83	249	55
عين السلطان	**2012**	111792760,55	7 364	83	314	55
عين السلطان	**2013**	6475923,70	7 463	89	440	37

المصدر: من تجميع الباحثين بالاعتماد على التقرير الإحصائي لولاية سعيدة (2008 -2013م)

وزارة المالية (مديرية البرمجة و متابعة الميزانية) وبرنامج "Microsoft Excel 2007 ".

الملحق رقم 03: مخرجات برنامج STATA V.12

جدول نتائج اختبار Breusche-pagan

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        rgdpwok[country1,t] = Xb + u[country1] + e[country1,t]

        Estimated results:
                         |       Var      sd = sqrt(Var)
                ---------+------------------------------
                 rgdpwok |    .9158681         .95701
                       e |    .0734753        .2710633
                       u |    .6694264        .8181848

        Test:   Var(u) = 0
                                  chibar2(01) =  1010.81
                               Prob > chibar2 =   0.0000
```

جدول نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =        80
Group variable: country1                        Number of groups   =        16

R-sq:  within  = 0.1082                         Obs per group: min =         5
       between = 0.3204                                        avg =       5.0
       overall = 0.0586                                        max =         5

                                                F(4,60)            =      1.82
corr(u_i, Xb)  = -0.9952                        Prob > F           =    0.1367

------------------------------------------------------------------------------
           y |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          x1 |  -3.841335   5.757511    -0.67   0.507    -15.35807     7.675401
          x2 |  -.4318031   .2551166    -1.69   0.096    -.9421123     .0785061
          x3 |   .1466003   .4125026     0.36   0.724    -.6785277     .9717283
          x4 |    -1.7013   1.309623    -1.30   0.199    -4.320937     .9183364
       _cons |   63.43532   53.51965     1.19   0.241    -43.61993     170.4906
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  5.8477524
     sigma_e |  1.0963987
         rho |   .96604102   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0:     F(15, 60) =     0.92                 Prob > F = 0.5505
```

جدول نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

```
. xtreg  y x1 x2 x3 x4,re

Random-effects GLS regression                   Number of obs      =        80
Group variable: country1                        Number of groups   =        16

R-sq:  within  = 0.0587                         Obs per group: min =         5
       between = 0.4265                                        avg =       5.0
       overall = 0.1362                                        max =         5

                                                Wald chi2(4)       =     11.82
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =    0.0187
```

y	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
x1	1.482048	.6911473	2.14	0.032	.1274238	2.836671
x2	-.3485157	.1788726	-1.95	0.051	-.6990995	.0020681
x3	-.3296681	.3340298	-0.99	0.324	-.9843544	.3250182
x4	-.2535009	.4546322	-0.56	0.577	-1.144564	.6375617
_cons	8.45622	4.367429	1.94	0.053	-.1037839	17.01622
sigma_u	0					
sigma_e	1.0963987					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

جدول نتائج اختبار Hausman

```
. hausman fixe

                 ---- Coefficients ----
             |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |     fixe            .       Difference          S.E.
-------------+------------------------------------------------------------
          x1 |  -3.841335     1.482048       -5.323383        5.715876
          x2 |  -.4318031    -.3485157       -.0832874        .1819041
          x3 |   .1466003    -.3296681        .4762684        .2420382
          x4 |    -1.7013    -.2535009         -1.4478        1.228179
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =          4.86
                Prob>chi2 =        0.3021
```

جدول نتائج اختبار تجانس التباين باختبار fisher

```
. reg résidus2   y x1 x2 x3 x4

      Source |       SS       df       MS              Number of obs =      80
-------------+------------------------------           F(  5,    74) =88189.47
       Model |  17063.8138     5  3412.76277            Prob > F      =  0.0000
    Residual |  2.86365744    74  .038698073            R-squared     =  0.9998
-------------+------------------------------           Adj R-squared =  0.9998
       Total |  17066.6775    79  216.033892            Root MSE      =  .19672

------------------------------------------------------------------------------
   résidus2 |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          y |  -.0262355   .0208923    -1.26   0.213    -.0678643    .0153934
         x1 |   51.59559   .1288276   400.50   0.000      51.3389    51.85228
         x2 |  -12.13704   .0331729  -365.87   0.000    -12.20314   -12.07094
         x3 |  -11.63446   .0608282  -191.27   0.000    -11.75566   -11.51325
         x4 |  -8.612934   .0824282  -104.49   0.000    -8.777176   -8.448692
      _cons |    -7.9544   .8097201    -9.82   0.000    -9.567803   -6.340998
------------------------------------------------------------------------------
```

جدول نتائج تقدير نموذج التقدير بطريقة المربعات المعممة

```
. xtgls  y x1 x2 x3 x4, panel(hetero) corr(psar1)

Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients:  generalized least squares
Panels:        heteroskedastic
Correlation:   panel-specific AR(1)

Estimated covariances      =        16          Number of obs      =        80
Estimated autocorrelations =        16          Number of groups   =        16
Estimated coefficients     =         5          Time periods       =         5
                                                Wald chi2(4)       =     21.11
                                                Prob > chi2        =    0.0003

------------------------------------------------------------------------------
           y |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          x1 |   .8095999   .3475227     2.33   0.020     .1284678    1.490732
          x2 |  -.1214547   .0858121    -1.42   0.157    -.2896432    .0467339
          x3 |  -.3919998   .1746935    -2.24   0.025    -.7343929   -.0496068
          x4 |   .0829497   .2226663     0.37   0.709    -.3534682    .5193676
       _cons |   12.57479   2.345859     5.36   0.000     7.976996    17.17259
------------------------------------------------------------------------------
```

ملخص:

استهدف هذا البحث دراسة قياسية على مؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية لولاية سعيدة بعد استعراض الجانب النظري للدراسات النظرية و التجريبية حول الموضوع، تناولنا في الدراسة استخدام أسلوب التحليل العاملي لتصنيف 16 بلدية لولاية سعيدة وفق خصائصها التنموية (52 مؤشر تنموي) و المتمثلة في خصائص اقتصادية، اجتماعية، طبيعية، و قد أوضح التحليل ظهور ثلاثة عوامل أساسية يمُكن من خلالها تصنيف هذه البلديات،و يُساهم هذا التحليل بدرجة كبيرة في تشخيص نقاط القوة و نقاط الضعف لمؤشرات التنمية عبر البلديات.و تناولنا أيضًا في هذه الدراسة قياس مدى نجاح الاعتمادات المالية على المؤشرات التنموية و ذلك باستخدام نموذج لخدار متعدّد بمعطيات بانل، و قد أوضحت نتائج هذه التقدير أنّ علاقة الاعتمادات المالية للمؤشراتالتنموية علاقة قوية و عليه فإنّ تحقيق عملية التنمية المحلية لا يمكن أن تتجسد إلاّ بتوفر عنصر الاعتمادات المالية.

الكلمات المفتاحية: أسلوب التحليل العاملي، نموذج انحدار متعدد، معطيات بانل، تصنيف المناطق(البلديات)، الاعتمادات المالية، التنمية الاقتصادية المحلية.

Résumé :

Cette recherche a pour but d'étudier les signes du développement économique local de la wilaya de Saida.

L'utilisation de la méthode de l′analyse factorielle pour le classement des 16 communes de la wilaya de Saida avec ces 52 indicateurs de développement représente des caractéristiques socio-économiques et naturelles. L'analyse a montré l'émergence de trois facteurs clés permettant de classer ces communes. Cette analyse a permis de citer les atouts et les faiblesses des indicateurs de développement dans les (16 communes).

Dans cette étude nous avons aussi abordé un outil afin d'estimer le succès des aides financières sur les indicateurs de développement en utilisant le modèle de recherche de régression multiple avec les données panel, les résultats ont démontré qu'il y′a une forte relation entre l`évaluation des aides financières et les indicateurs de développement donc le processus de réalisation de développent local ne peut s`incarner sans les composants d′aide financière.

Les mots clés: méthode de l′analyse factorielle, modèle de régression multiple, panel data, classification des zones (communes), l′aide financier, le développement économique local.